اسماعيل المحلوي واختياراته النحوية في كتابه (مفتاح الألباب لأقفال إعراب ملحة الإعراب)

دكتورة

خديجة بنت إبراهيم محمد الفقيه

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية (النحو والصرف)

كلية العلوم الإنسانية جامعة الملك خالد أبها

(العدد الرابع والثلاثون)

(الإصدار الثاني .. أكتوبر)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

اسماعيل المحلوي واختياراته النحوية في كتابه (مفتاح الألباب لأقفال إعراب ملحة الإعراب)

خديجة بنت إبراهيم محمد الفقيه.
قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد ، أبها ، السعودية.
البريد الإلكتروني: kfageh @ kku. edu. sa

ملخص البحث: إسماعيل بن محمد المحلوي، عالم كبير من علماء المخلاف السليماني خلال القرن الحادي عشر الهجري، ألف كتابه، -الذي لا زال مخطوطاً- (مفتاح الألباب لأقفال إعراب ملحة الإعراب) في إعراب أبيات ملحة الإعراب للحريري، وقد وجدت له اختيارات نحوية صريحة في أثناء إعرابه لأبيات الملحة منها: الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، أن الفعل مشتق من المصدر، عدم جواز الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر والتمييز، العامل في النعت هو العامل في المنعوت، أنّ رافع الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم، وغيرها. وقد قمت بجمع هذه الاختيارات، ودراستها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: المحلوي – القرن الحادي عشر – مفتاح الألباب – أبيات الملحة.

Ismail Al-Mahlawi and his grammatical choices in his book (Miftah Al-Albab La Aqfal I`rab Melha Al I`rab).

Khadija, daughter of Ibrahim Muhammad al-Faqih.
Department of Arabic Language, College of Humanities, King Khalid University, Abha, Saudi Arabia.
Email: kfageh@kku.edu edu. sa

Abstract: Ismail bin Muhammad al-Mahlawi, a great scholar of the al-Mikhlaf al-Sulaymani during the eleventh century AH, wrote his book, which is still inscribed (The Key to the Kernels for the Locks of the Syntactic Syntax of the Urgency) in the parsing of urgent verses The parsing of Hariri. Among them: the initiation raises the subject, the subject raises the report, that the verb is derived from the source, the impermissibility of combining the apparent (yes) subject and the discernment, the participle in the participle is the agent in the participle, that the verb raises the present tense is to strip it of the accusative and the assertive, etc. I collected these options and studied them in this paper.

key words: Al-Mahlawi - The Eleventh Century - The Key to the Kernels - Al-Malha Verses.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم..

أما بعد..

فقد برز في المخلاف السليماني[1] خلال القرن الحادي عشر نحاة، وعلماء كبار، لهم أثر عظيم على الحياة العلمية في ذلك العصر، ولهم مؤلفات وشروح وحواشٍ نحوية قيمة، ومع ذلك لم ينالوا حقهم من التعريف والدراسة، وكتبهم أيضاً عانت من الإهمال، وعدم الاهتمام، وجلها لم ير النور إلى الآن.

من هؤلاء العالم الكبير إسماعيل بن محمد المحلوي، الذي ألف كتاباً في إعراب أبيات الملحة، ما زال مخطوطاً، سماه: مفتاح الألباب لأقفال إعراب مُلحة الإعراب.

وقد عقدت العزم بعد قراءة هذا المخطوط أن أسهم بجزء يسير في التعريف بجهود هذا العالم الفذ؛ وذلك من خلال دراسة اختياراته النحوية في كتابه المذكور.

وقد سميت هذا البحث: إسماعيل المحلوى واختياراته النحوية في كتابه: مفتاح الألباب لأقفال إعراب ملحة الإعراب، وقد اعتمدت في استخراج اختياراته هذه على نسختين من المخطوط إحداهما نسخة مكتبة الأمبروزيانا برقم C13 والأخرى نسخة من مكتبة خاصة في صنعاء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعريف بعلم من أعلام القرن الحادي عشر في المخلاف السليماني، ودراسة اختياراته النحوية في كتابه المخطوط، خاصة أنه لم يتطرق –على حد علمي –أحد إلى تحقيقه، ودراسته.

---

(١) ويقصد به منطقة جازان حالياً. ينظر: أحمد الزيلعي، الأوضاع السياسية والعلاقات الخارجية لمنطقة جازان في العصور الإسلامية الوسيطة، ص ١.

أهداف البحث:

١- لفت انتباه الباحثين إلى أهمية منطقة المخلاف السليماني، (جازان حاليا).

٢- التعريف بعلم لم ينل حظه الذي يستحقه من الشهرة، وإبراز جهوده.

٣- دراسة اختياراته النحوية.

٤- التعريف بمؤلف من مؤلفات هذه المنطقة في القرن الحادي عشر الهجري.

الدراسات السابقة:

١-لم أجد دراسة سابقة – على حد علمي – تناولت إسماعيل المحلوي، وكتابه هذا بالدراسة، عدا إشارة قصيرة لم تتجاوز أربعة أسطر عن المؤلف وردت في أحد المؤلفات(١)

٢-بحث للباحثة بعنوان: الجهود النحوية في المخلاف السليماني خلال القرن الحادي عشر، المطهر الضمدي وكتابه المنقح أنموذجًا.(٢)

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، الذي اتبعت فيه شرح أصل المسألة، ثم أورد بيت الملحة الذي بنيت عليه المسألة، ثم نص المحلوي، واختياره، ثم عرض ومناقشة المسألة، وصولاً إلى رأي يغلب على الظن صحته في نهايتها. وقد رتبت هذه المسائل حسب ترتيب الألفية.

حدود البحث:

اقتصرت في البحث على المسائل التي أورد فيها المحلوي اختياراً صريحاً من خلال إعرابه أبيات الملحة.

---

(١) كتاب الدراسات اللغوية في جنوب الجزيرة العربية من القرن الثامن حتى القرن الرابع عشر الهجري، نصار بن محمد حميد الدين، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة.

(٢) منشور في مجلة جامعة الجوف للعلوم الإنسانية، العدد الخامس.

خطة البحث:

وقد قسمت بحثي هذا بعد المقدمة إلى توطئة:

تحدثت فيها عن الملحة وصاحبها.

ومبحثين:

المبحث الأول: تناولت فيه التعريف بالمحلوي وشخصيته العلمية، وسبب تأليفه للكتاب، وأسلوبه في اختياراته.

المبحث الثاني: خصصته لعرض هذه الاختيارات ودراستها، وبيان الرأي الذي غلب على الظن رجحانه.

ثم خاتمة تناولت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة، ثم فهرس المصادر والمراجع ، وأخيرا فهرس موضوعات البحث .

التوطئة

الحريري[١]:

هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد البصري الحرامّي الحريري، كان يسكن (بني حرام) في البصرة. وكان إماماً في الفصاحة والبلاغة والفطنة.

مشايخه:

القصباني[٢]، وقرأ عليه النحو. علي بن فضال المجاشعي[٣]، وقرأ عليه النحو والأدب.

وأبو إسحاق الشيرازي[٤]، وأخذ عنه الفقه. وغيرهم.

مؤلفاته:

المقامات، من أشهر ما ترك، وهو مطبوع.

درة الغواص في أوهام الخواص، وهو مطبوع.

ملحة الإعراب، وهي منظومة نحوية مطبوعة، وشرحه عليها، وهو مطبوع أيضاً، وديوان شعر، وغيرها.

---

(١) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٦٣/٤، وعبدالباقي اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٦٣، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٧٣، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ٢١٩/٥، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢٥٧/٢.

(٢) هو الفضل بن محمد بن علي القصباني، له من المصنفات: حواشي الإيضاح. توفي سنة ٤٤٤هـ. ينظر: البلغة ص١٧٠.

(٣) علي بن فضال، أبو الحسن المجاشعي، إمام نحوي بارع، من مصنفاته، تفسير القرآن العزيز، والعوامل والهوامل. توفي سنة ٤٧٩هـ، ينظر: البلغة ص١٥٥.

(٤) إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، توفي ٤٧٦هـ. ينظر: الذهبي ،سير أعلام النبلاء: ٤٥٢/١٨.

وفاته:

توفي في البصرة سنة ٥١٦هـ[١]، وقيل: سنة ٥١٥هـ[٢].

ملحة الإعراب:

المُلْحة، والمُلَحة الكلمة المليحة، والمُلْحَة: واحدة المُلَح من الأحاديث[٣]. وسمى الحريري كتابه: مُلحة الإعراب وسُبحة الآداب، وهي منظومة نحوية، تحوي ٣٧٧ بيتاً، مقسمة على ستين باباً، وهي منظومة سهلة تخلو من التعقيد، وضعت للمتعلمين، وقد تناولها العديد من النحاة بالشرح والتعليق والإعراب[٤].

(١) ينظر: النجوم الزاهرة: ٢١٩/٥، وبغية الوعاة: ٢٥٧/٢.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٦٣/٤، وما بعدها، وإشارة التعيين ص ٢٦٣، والبلغة ص ١٧٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب: ٦٠٢/٢، ملح.

(٤) منهم : الحريري، وابن الناظم، وأبو المحاسن عبدالله الخطيب ، وبحرق، والفاكهي، وغيرهم.

التعريف بمؤلف مفتاح الألباب: (إسماعيل المحلوي)

إسماعيل المحلوي كغيره من علماء المخلاف السليماني الذين لم يجدوا الاهتمام الكافي والترجمة الوافية؛ وذلك لعدة أسباب منها:

١- ضعف التدوين في المخلاف السليماني خلال تلك الحقبة.

٢- أن العلماء أنفسهم كانوا يؤثرون العزلة، والبعد عن الشهرة؛ لانشغالهم بطلب العيش.

٣- عدم اهتمام الحكام بهم، وتشجيعهم.

ولذلك لم يحظ بعناية معاصريه من مؤرخي اليمن والجزيرة العربية ،عدا إشارة موجزة جدا لا تتفق والمكانة العلمية لهذا العالم ،وردت عند مؤرخ المخلاف السليماني القاضي عبدالله النعمان الضمدي[١] في كتابه الوافي بوفيات الأعيان(العقيق اليماني)،وعليها سأعتمد.

اسمه ونسبه ونشأته[٢]:

هو ضياء الدين إسماعيل بن محمد بن عبدالقادر المحلوي الناشري الأصل، الصبياني الدار والوفاة، كان متولياً للتدريس والكتابة، تولى الكتابة للشريف أحمد بن حسين الخواجي[٣]، وأولاده من بعده.

---

(١) هو عبدالله بن علي بن محمد بن النعمان الضمدي الشقيري، تولى القضاء في المخلاف السليماني، ألف كتابه العقيق اليماني في وفيات وأحداث المخلاف السليماني. توفي سنة ١٠٧٨.ينظر: يحيى بن القاسم، بهجة الزمن في تاريخ اليمن ٦٨٤/٢، والزركلي، الأعلام: ١٠٧/٤.

(٢) تنظر ترجمته في: عبدالله الضمدي، العقيق اليماني ص ٤٠١، وعلي البهكلي، العقد المفصل بالعجائب، والغرائب في دولة الشريف أحمد بن غالب ص ٣٦، وعبدالله الحبشي، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص ٣٩٤، وعبدالسلام الوجيه، أعلام المؤلفين الزيدية، ص٢٥٧،

(٣) الشريف أحمد بن حسين بن عيسى الخواجي، تولى الإمارة في وادي صبيا إلى عام ١٠٢٨هـ، حيث توفي فيها. العقيق ص ٣٦٠.

أبوه العالم الفقيه محمد المحلوي الذي قيل عنه: "لا تجد أحداً من أهل العربية بجهة تهامة إلا وللفقيه محمد المحلوي عليه مشيخة أو نحوها"[١].

كان إسماعيل المحلوي فقيهاً علامة، سباقاً في مضمار البيان والفصاحة، وكان شاعرًا،

يروى أنه قيل له: عظم الله أجرك في الشريف حسين بن أحمد[٢] فكتب على الأرض بعصا:

أمخبري أنّ الطريقَ قد عَفَتْ رسُومُه أنت قَصَمْتَ ظَهرِي

تَطْلبُ أجراً في هلاكِ مُسْلِمٍ ما في هلاكِ مسلمٍ من أجر[٣]

درس على والده، ثم درس في مدرسة آل الحكمي في أبو عريش، ومدرسة آل شافع[٤] في صبيا[٥].

مؤلفه:

له مؤلف واحد هو: مفتاح الألباب لأقفال إعراب ملحة الإعراب، وهو الذي ستدور حوله هذه الدراسة.

والغريب أن مؤلف العقيق اليماني لم يذكر له هذا المؤلف، ولولا أن قيض الله له من ينسخه من طلبة العلم اليمنيين – على ما يظهر – أثناء مروره بصبيا في طريقة للحج فهي من المدن التي تقع على طريق الحاج

---

(١) العقيق ص ٣٥٧.

(٢) أبو محمد الحسين بن أحمد الخواجي، تولى إمارة صبيا بعد والده، دامت ولايته أكثر من عشرين سنة. العقيق اليماني ص٢٦٠ و ٣٩٨، والنمازي: خلاصة السلاف في تاريخ صبيا والمخلاف ص٧٧.

(٣) ينظر: العقد المفصل ص ٣٦.

(٤) ينظر: العقيلي، التاريخ الأدبي لمنطقة جازان، ٣٨٧/١.

(٥) تعد مدينة صبيا مركزاً تجارياً على خط جازان الحجاز، علاوة على أنها كانت عاصمة المنطقة في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري. محمد العقيلي، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (مقاطعة جازان) ص ٢٥٤.

اليمني؛ لأنّ نسخة الإمبروزيانا، والنسخة الأخرى من المخطوط كلها مأخوذة من نسخة واحدة.

ولعل فقره، ومعاناته، سبب من أسباب قلة التأليف عنده، وعند غيره من علماء عصره، وقد ذكر جانبا من ذلك في آخر كتابه ،قال: (وكان الفراغ من تأليفه، وتحريره وترصيفه، بعون الله تعالى، مع تراكم أفواج العلائق، مع تلاطم أمواج العوائق، وتوزع البال، وتقلقل الحال من القيل والقال، والديون الواسعة الثقال في شهر شعبان بمدينة صبيا حرسها الله) [(١)].

وقد يكون من أسباب قلة تأليفه انشغاله، وتعلقه بخدمة الدولة[(٢)]. على أننا نستطيع التوفيق بين فقره الذي ذكره في آخر مخطوطه وبين اشتغاله بالكتابة للأشراف، أنه ربما ألف المخطوط قبل أن يكتب لهم، ويعمل معهم.

أو أنّ المردود الذي كان يحصل عليه منهم لم يكن كافياً لإقامة أوده، وأود من يعول.

إلا أنه مع ضيق الحال التي كان عليها استطاع إنجاز هذا المؤلف الخاص بإعراب الملحة، وتطعيمه بآرائه، واختياراته النحوية.

وفاته: توفي سنة خمس وخمسين وألف من الهجرة[(٣)].

شخصيته العلمية:

دل تنوع اختيارات المحلوي على سعة أفقه العلمي، وسعة اطلاعه على المدارس والآراء، والمذاهب النحوية المختلفة، ولذلك لم يحصر نفسه في تبني آراء مدرسة معينة، أو مذهب محدد، بل كان يختار، ويفاضل، ويرجح، ويصحح، ويضعّف، وهذا يدل على مقدرته العلمية العظيمة، وإن كنا نلحظ عنده – كما عند غيره من المتأخرين – ميلاً إلى المذهب البصري، كما

(١) المخطوط٥٩/أ.

(٢) ينظر: العقيق اليماني، ص ٤٠١.

(٣) ينظر: العقيق اليماني، ص ٤٠١، ومصادر الفكر ص ٣٩٤، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٢٥٧.

سيتضح خلال دراسة اختياراته النحوية[١]، وذلك لم يمنعه من اختيار المذهب الكوفي إذا غلب على ظنه صحته ورجحانه[٢]، ولم تمنعه عدم شهرة رأي معين، وقلة تداوله في كتب النحو عن اختياره، وترجيحه، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: دلالة (قد) على التكثير[٣]، وتصنيفه (جاء) و (عاد) من أخوات كان[٤]، واستعماله مصطلحات ليست مشهورة، نحو: مغير الصيغة[٥]، وغير ذلك. وهذا يدل على تمكنه، واطلاعه على كتب النحاة الأوائل، ولم يكتف بالكتب النحوية المشهورة في عصره.

ومما يدل على شخصيته العلمية أيضاً أنه قد يميل أحياناً إلى اختيار رأي الحريري، ويلقبه بالشيخ، ولم يمنعه هذا من مخالفته أحيانًا أخرى[٦].

سبب تأليفه للكتاب :

يظهر من مقدمته للكتاب أنّه أراد أن يُحقّق من خلاله غرضاً رئيساً ألحّ عليه فيه تلامذته وأقرانه ، من طلبة العلم ، وخلاّنه ؛ وهو أن يُفرد لهم مؤلّفاً يقوم على إعراب أبيات ملحة الإعراب للحريري ؛ وقد حاول التملّص والاعتذار منهم متذرّعاً بقصور باعه ، وقلّة بضاعته في هذا الشأن – تواضعاً منه رحمه الله – ولكنّهم أكّدوا عليه ، ووالوا في التشديد عليه في مطلبهم لما يعلمونه من طول باعه ، وتضلّعه ، في علم العربيّة خاصّة ؛ ولأهميّة هذه المنظومة لطلبة العلم ، وشُداة المعرفة في علوم العربيّة سواءٌ في المخلاف السليماني أو في اليمن وغيرها من بلاد المسلمين .

---

(١) البحث ص٢٠، ٢٥، ٣١، ٤٥، ٤٧.

(٢) ص٤٣،٣٣.

(٣) ص٤٩.

(٤) ص١٥.

(٥) المخطوط ٦/ب، ١٠/أ.

(٦) ص٣٨.

فلم يجد ثمّة مناصاً من الرّضوخ لهم ، وإجابة مطلبهم ؛ قاصداً تقريب الملحة ، وتسهيلها لطلبة العلم ؛ وقد عبّر – رحمه الله – عن ذلك في هذه المقدمة بقوله : " وقد التمس مني جماعة من إخوان الدّين ، وخلاّن اليقين إعراب المنظومة البهيّة المشهورة بالملحة الحريرية، فاعتذرت منهم لقصور الباع، وضعف الاطلاع ، فشدّدوا عليّ في هذا المطلوب، وبالغوا في الشروع في هذا المرغوب، وإنّه الحاجة التي في نفس يعقوب، فأجبت سؤالهم ، وحقّقت بتوفيق الله آمالهم"(١).

أسلوبه في عرض اختياراته:

نحا العلاّمة المحلوي في كتابه هذا في الأغلب الأعمّ إلى إعراب الأبيات فقط، ولذلك انصرف تركيزه واهتمامه إلى هذا الجانب ، وعليه فقد اعتمد أسلوب الاختصار في العبارات، وعدم البسط والتفصيل ، ومع ذلك فلم يخلُ الكتاب من ذكر آراء كبار علماء العربيّة ، ومذاهبهم النحويّة، بيد أنّه لم يحرص على إفرادها بل كان يُضمنها في كلامه، ولذلك نجد أكثر آرائه واختياراته مبثوثة بين إعرابه للأبيات، وقد ترتّب على ذلك أنه لم يعلّل هذه الاختيارات إلا في مسائل قليلة(٢)، – ولعلّ دافعه لمراعاة الاختصار والإيجاز ما أشار إليه في خاتمة الكتاب من صوارف وشواغل عرضت له في أثناء تأليفه له –(٣)؛ وقد يدلُّ على ذلك أنّنا نجده قد بدأ كتابهُ بشيءٍ من البسط والتوضيح كما يظهر من مجمل كلامه في إعراب (بسم الله الرحمن الرحيم)(٤)

وفي بعض المواضع في أول الكتاب ،ثم آثر بعد ذلك الاختصار، والتركيز على غرض الكتاب الرئيس وهو الإعراب.

---

(١) المخطوطة ، ورقة ٥أ .

(٢) ٢٠، ٣٣.

(٣) ورقة ٥٩/ب.

(٤) ٣٣.

وقد تنوعت اختياراته النحوية، فمنها ما كان فيه ميل إلى رأي مدرسة معينة، وتضعيف لرأي المدرسة الأخرى[١]، ومنها ما يكون ميلاً إلى رأي مدرسة وتصحيحه دون النص على رأي المدرسة الأخرى[٢].وقد يختار رأياً ويصححه، ويذكر الآخر دون تضعيف[٣].وقد يعرب الإعراب فقط دون التصريح بميله إلى إحدى المدارس وهو ما يتضح من إعرابه[٤]. وأحياناً يميل إلى رأي شخص بعينه، كما في اختياراته لآراء سيبويه[٥]. وقد يكون اختياره لأحد الأوجه الإعرابية الجائزة في كلمةٍ ما[٦].وقد يكون اختياره بتضعيف الرأي الآخر، وقد يختار الرأي دون النص على صاحبه، أو مدرسته[٧].وأحيانا يورد اختياره في قضية خلافية من عدة آراء دون النص عليها .أو يكون اختياره مبنياً على فصاحة لغة دون الأخرى[٨]، أو يكون اختياراً لنوع حرف أو كلمة، أو معنى حرف[٩].

وتنوعت ألفاظ اختياراته نحو: وهو الأصح، وهو الأرجح، وعلى الأصح، وهو أولى، وعلى الأفصح.

---

(١) ص ٢١، ٣٣.
(٢) ص ٢٠، ٤٣.
(٣) ص ٢٧، ٤٠، ٤٥.
(٤) ص١٣.
(٥) ص٣٥، ٣٨.
(٦) ص ٢٥.
(٧) ص ٢٩.
(٨) ص٤١.
(٩) ص ٢٩، ٤٩.

اختياراته النحوية:

حاولت حين جمع هذه الاختيارات ودراستها أن يكون اختياري للمسائل التي كان له فيها اختيار صريح وواضح بأحد الأساليب أو الألفاظ التي أشرت إليها في المبحث السابق، وقد رتبتها وفق ترتيب الألفية ،وهي كالتالي :

عامل الرفع في المبتدأ والخبر

اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر على عدة أقوال هي :

الأول: الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وهذا رأي سيبويه، والجمهور، وصححه ابن مالك(١).

الثاني: الابتداء رفع المبتدأ والخبر، وهو قول الأخفش، ونُسب أيضًا إلى سيبويه، والرماني، والزمخشري، وغيرهم(٢).

الثالث: الابتداء رفع المبتدأ، وهما رفعا الخبر، وهو رأي المبرد، وابن السراج، وابن جني(٣).

الرابع: رفعا بتجردهما، وتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية، وهو قول أبي علي الفارسي، والسيرافي، والجرمي، والزمخشري، ونُسب أيضاً إلى سيبويه.(٤).

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٨٧/٢٠و ١٢٧، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٦٦/٧، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١، وابن مالك، شرح التسهيل: ٢٧٠/١، وشرح الكافية الشافية : ٣٣٤/١.

(٢) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: ١٥٥/١، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١، والرضي، شرح الكافية: ٢٢٧/١، وابن النحاس الحلبي، شرح المقرب: ٢٩٨/١، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٠٥/١.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب: ١٢٦/٤، وابن السراج، الأصول: ٥٨/١، وابن جني، الخصائص: ٣٨٥/٢، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢١٣/١، والمساعد: ٢٠٦/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي: ١٦٦/٧، والزمخشري، المفصل ص ٢٤، وابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٦٨-٦٩، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: ص ٢٢٤، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ١٨٢/١، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١، والمساعد: ٢٠٦/١.

الخامس: أنهما ترافعا، وهذا رأي الكوفيين، واختاره الرضي وأبو حيان[١].
السادس: أن عامل الرفع في المبتدأ العائد من الخبر، وهو منسوب أيضًا للكوفيين[٢].

واختار المحلوي الرأي الأول ، فحين أعرب بيت الملحة:

فالاسم ما يدخله "من" و"إلى" أو كان مجروراً بـ "حتى" و"على"[٣]

قال: (الاسم: مبتدأ مرفوع بالابتداء، "ما" خبره مرفوع محلاً بالمبتدأ) [٤].

والخلاف في الآراء الأربعة الأولى، خلاف لفظي، يعود إلى اختلافهم في تعريف الابتداء.

فمنهم من رأى الابتداء (هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديراً معرى عن العوامل اللفظية لتخبر عنه) [٥].

ورأى ابن يعيش أن الابتداء: (اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة) [٦].

وقيل الابتداء: (جعل الاسم في صدر الكلام لفظًا، تحقيقًا أو تقديرًا للإسناد إليه، أو لإسناده) [٧].

فـ (مجموع هذه الصفات هو الابتداء، ولهذا قالوا: الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به) [٨].

---

(١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٩/١، وشرح الرضي: ٢٢٧/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٨٥/١، والمساعد: ٢٠٦/١. ونسب في المقتصد: ٢١٣/١، إلى البغداديين.

(٢) ينظر: التبيين ص ١٢٦، وشرح الرضي: ٢٢٧/١، والارتشاف: ١٠٨٥/١.

(٣) متن الملحة ص ٢٧.

(٤) ٧/ب، وينظر: ١٧/ب.

(٥) ابن عصفور، شرح الجمل: ٣٤٠/١، وينظر: ابن عصفور، المقرب ص ١٢٢، واللباب: ١٢٥/١.

(٦) شرح ابن يعيش: ٨٥/١.

(٧) شرح الرضي: ٢٢٧/١.

(٨) ابن الخشاب، المرتجل ص٩٧.

والمتأمل في هذا الخلاف يجد تضاربًا، واضطراباً في نسبة الأقوال إلى أصحابها، من ذلك تعدد العزو إلى سيبويه في أكثر من رأي مما سبق.

والمبرد نسبت إليه عدة آراء هي:

١- الابتداء رفع المبتدأ، وهما رفعا الخبر[١].

٢- العامل في المبتدأ تجرده عن العوامل اللفظية، وإسناد الخبر إليه[٢].

٣- الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر[٣].

والزجاج نُسب إليه رأيان هما:

١- الابتداء يرفع المبتدأ ، وهما رفعا الخبر[٤].

٢- العامل في المبتدأ ما في النفس من معنى الإخبار[٥].

ولا يخلو رأي مما سبق من هذه الآراء من اعتراضات، أو نقد من النحاة[٦].

ومع تعدد الآراء، وتضاربها، وما وجه إليها من نقد، أرى أنّ العلامة المحلوي محقٌ فيما ذهب إليه ،وأخذ به من اقتصاره على الرأي الأول، وهو ما أميل إليه ؛ ذلك أنه أسلم هذه الآراء، وأسدها، حتى إن قيل: الابتداء هو عدم العوامل، فكيف يكون العدم عاملاً؟ نقول: العوامل هي دلالات، والدلالة قد تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجوده[٧].

---

(١) ينظر: المساعد: ٢٠٦/١.

(٢) ينظر: اللباب: ١٢٦/١، وابن فلاح، المغني في النحو: ٢٥٣/٢.

(٣) ينظر: المساعد: ٢٠٦/١.

(٤) ينظر: المساعد: ٢٠٦/١.

(٥) ينظر: اللباب: ١٢٦/١.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٤٤/١-٥٠، وشرح التسهيل: ٢٧٠/١-٢٧٢، وابن هشام، المغني: ٢٥٢/٢-٢٦٢.

(٧) ينظر: شرح السيرافي: ٦٦/٧، والإنصاف: ٤٦/١، وشرح ابن يعيش: ٨٤/١.

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

اختلف النحاة في عدد هذه الأفعال، فمنهم من جعلها اثني عشر فعلاً[١]، وهناك من عدها ثلاثة عشر [٢]، وبعضهم رآها ثمانية عشر [٣]، وآخرون جعلوها تسعة عشر [٤]، بل هناك من أوصلها إلى اثنين وثلاثين فعلًا [٥].

والمتفق عليه من هذه الأفعال، ثلاثة عشر فعلاً هي: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما دام، وما زال، وما انفك، وما برح، وما فتيء[٦].

والمحلوي حين أعرب بيت الملحة:

واردد إلى المحذوف ما كان حُذِف من أصله حتى يعود منتصف[٧]

قال: (("حتى" حرف جر، "يعود" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد "حتى"، وهي من أخوات كان، واسمها مستتر فيها، "منتصف" خبرها) [٨].

وقال- حين أعرب بيت الملحة الآخر:

والفاءُ إنْ جَاءَتْ جَوابَ النَّهي والأمرِ والعَرضِ مَعًا والنَّفي[٩]

---

(١) ينظر: المقتصد: ٣٩٩/١-٤٠٠، والخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل ص٩٧، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٢٨٤/١.

(٢) ينظر: الشنتريني، تنقيح الألباب في عوامل الاعراب ص ٦٤، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك: ٢٢٨/١، والأزهري، شرح التصريح: ١٨٤/١.

(٣) ينظر: البطليوسي، شرح كتاب سيبويه: ٧٦٥/٢.

(٤) ينظر: البسيط: ٦٧٢/٢.

(٥) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١٤٦/٢-١٤٧.

(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٦٥/٢.

(٧) متن الملحة، ص ٤٣.

(٨) ٤٢/ب.

(٩) متن الملحة ص ٤٧.

-:("إنْ" حرف شرط جازم، "جاء": فعل الشرط مجزوم محلاً، وهو فعل ماضٍ، وتاء تأنيث.. ولك أيضاً في إعراب جاءت جواب النهي أن تقول: "جاء" من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء للتأنيث، واسمها مستتر فيها، أي الفاء، "جواب" خبرها منصوب بها)[١].

فهو يجعل (عاد) و (جاء) من أخوات كان، وهذا الرأي ليس جديدا، فقد وجدت ممن ذكر ذلك، أمين الدين المحلي[٢]، وابن أبي الربيع[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥].فهو متابع لمن سبقه.

أما ابن منظور[٦]، والفيروزآبادي[٧]، فذكرا (عاد) فقط.

ومن الأمثلة على مجيء (عاد) بمعنى صار، قوله تعالى: (حتى عاد كالعرجون القديم) [٨]. وقول الرسول ﷺ (أعُدت فتاناً يا مُعاذ) [٩] أي صرت[١٠]، ومنه حديث كعب ﷺ (وددت أن هذا اللبن يعود قطرانا، أي يصير، فقيل له: لِمَ ذلك؟ قال: تتبعت قريش أذناب الإبل، وتركوا الجماعات)[١١].

---

(١) ٤٩/ب.

(٢) مفتاح الإعراب، ص ٢٥.

(٣) البسيط: ٦٦٨/٢.

(٤) شرح المفصل: ٥٩٠/٧.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٣٨٨/١-٣٩١.

(٦) لسان العرب: ٣١٧/٣-٣١٨.

(٧) القاموس المحيط: ١٠٩٥/٣، حرف العين.

(٨) سورة يس ، الآية ٣٩.

(٩) ذكره الهروي في الغريبين في القرآن والحديث ١٣٤٠/٤.

(١٠) ينظر: اللسان: ٣١٧/٣، والقاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب الحديث ص١٨٢، حرف العين.

(١١) ذكره الهروي: ١٣٤١/٤، والزمخشري، الفائق في غريب الحديث: ١٤٨/٢، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: ١٦٥/٣.

وقول الشاعر:

وكان مُضِلّي مَن هُدِيتُ بُرشْدِهِ فللـه مُغوٍ عَادَ بالرُّشْدِ آمِرا[1]

وقول الآخر:

تُعِدُّ لكم جَزْرَ الجَزورِ رماحُنا ويَرْجِعْن بالأَكْبَاد مُنْكسراتِ[2]

وهناك من ذكر (جاءت) ولم يذكر (عاد) وهم: سيبويه[3]، والبطليوسي[4]، والسيرافي[5]، والفارسي[6]، والشنتمري[7]، وغيرهم[8].

قال سيبويه: (ومثل قولهم: من كان أخاك، قول العرب ما جاءت حاجتك[9]، كأنه قال: ما صارت حاجتك) [10].

وأكثر من ذهب إلى هذا الرأي جعله سماعيًا، مقصوراً على المثل الوارد فقط لا يتعداه.

وهناك من يرى أن استعمالها بمعنى صار مطرد؛ وذلك لقوة الشبه بينهما.

---

(١) البيت لسواد بن قارب في: الشنقيطي، الدرر اللوامع: ٢٠٩/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٢٩/١، وهمع الهوامع: ٦٨/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في : ارتشاف الضرب: ١١٦٣/٣، والمساعد: ٢٥٨/١، وهمع الهوامع: ٦٩/٢، والدرر اللوامع: ٢١٠/١.

(٣) الكتاب: ٥٠/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه له: ٧٦٥/٢-٧٦٦.

(٥) شرح كتاب سيبويه له: ٣٨٧/٢.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه: ٨٢/١.

(٧) النكت: ١٨٨/١.

(٨) ينظر: شرح الجمل: ٣٧٦/١، وشرح الرضي: ٢٨٧/٤، وشرح المقرب: ٣٩٥/١.

(٩) قالته الخوارج لابن عباس ﷺ، حين جاء إليهم رسولاً من علي ﷺ، وتروى (حاجتك) بالنصب، وبالرفع.

ينظر: شرح ابن يعيش: ٩٠/٧، وشرح الرضي: ١٨٧/٤، والدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٩٨/٣، وهمع الهوامع: ٧٠/٢.

(١٠) الكتاب: ٥٠/١.

قيل: (جاء البر قفيزين وصاعين) [١] على أن قفيزين وصاعين خبر لجاء.

والذي أراه في ورود (جاء): بمعنى صار، أن يكون مقصوراً على هذا المثل، ومن مثّل بـ (جاء البر قفيزين وصاعين) فالأولى أن يكون (قفيزين) حالاً[٢].

أما ورود (عاد) بمعنى صار فأراه مطردًا، ذلك أن معنى "صار" و"عاد"، وما تصرف منهما (تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى الصفة المذكورة) [٣].

وبيت الملحة الذي أعربه المحلوي:

وارْدُدْ إلى المَحذُوفِ ما كَانَ حُذِفْ من أصْلِه، حتَّى يَعُودَ مُنتَصِف

معناه: (أي: وإذا أردت تصغير الاسم الثنائي بالحذف رددت إليه ثالثه المحذوف.. فتقول: دُميّ، .. ويُديه، وإنما رددنا إليه ثالثه المحذوفة، ليمكن منه بناء (فُعَيْل) فيصير رباعيًا بياء التصغير، ولعله المعني بقوله: (حتى يعود منتصف) أي: رباعيًا له نصف صحيح، لأنه أقل أبنية التصغير) [٤].

فيتضح من الشرح السابق أن معنى (عاد) في البيت صار، وانتقل من صفة إلى صفة أخرى.

وأيضًا كثرة الشواهد التي أوردها النحاة على مجيء (عاد) بمعنى صار تدعم كلامي السابق، ولم يقصروها على شاهد واحد، أو مثل واحد.

أما في بيت الملحة الآخر، فلا تحتمل (جاء) فيه أن تكون بمعنى صار.

---

(١) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: ٧٣/٢، وشرح الرضي: ١٨٨/٤، والارتشاف: ١١٦٥/٣، وتعليق الفرائد: ١٩٨/٣، وهمع الهوامع: ٧٠/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١١٦٥/٣، وتعليق الفرائد: ١٩٨/٣-١٩٩.

(٣) المحلي ،مفتاح الإعراب ص ٢٥.

(٤) بحرق، تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب ص ٢٢٤.

"لا" النافية للجنس مع اسمها المفرد

اسم (لا) التي لنفي الجنس يأتي على ثلاثة أحوال:

١- أن يكون مضافاً نحو: لا صاحبَ بر حاضرُ.

٢- شبيها بالمضاف نحو: لا حسنًا فعلُه مذموم.

٣- مفرداً نحو: لا رجل في الدار[١].

والمضاف وشبهه يكونان معربين منصوبين. والمفرد يكون مبنياً على ما يُنصب به.

واختلف في الفتح في نحو: (لا رجلَ) هل هو فتح بناء أو فتح إعراب؟

فذهب البصريون ومن تابعهم إلى أنها حركة بناء[٢]. وذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي، والجرمي، والزجاجي، ونسب إلى سيبويه أنها حركة إعراب[٣].

والذي دعاهم إلى الاختلاف في رأي سيبويه هو قوله: (و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها) [٤].

والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لعدم التنوين، وأيضًا فقد روي عن العرب: جئت بلا شيء بالفتح وسقوط التنوين، ولم يحذف تخفيفاً كما قال

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٥٤/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٣٧/١-٣٣٨، والمساعد: ٣٤٠/١، وتعليق الفرائد: ٩٤/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، ومعاني الأخفش: ١٧٤/١، والمقتضب: ٣٥٧/٤، والأصول: ٤٠٣/١، والفارسي، المسائل العسكرية ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: ١٧٩/١، وشرح الجمل: ٢٧٠/٢، وشرح التسهيل: ٥٤/٢، وشرح الرضي: ١٥٥/٢، والمساعد: ٣٤٢/١، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ص٢٩٠.

(٤) الكتاب: ٢٧٤/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٥٨/٢.

الكوفيون ومن تابعهم؛ ذلك أن هناك مواضع محددة يحذف فيها التنوين تخفيفاً، وهذا الموضع ليس منها[١].

وقد اختلف القائلون بأنها حركة بناء في موجب البناء، فقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر، وقيل: لتضمنه معنى (من) الاستغراقية، فكأنّ قائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فيجاب: لا رجل في الدار.

وقد صُرح بـ(من) هذه في بعض المواضع، مثل قول الشاعر:

..... **ألا لا من سبيل إلى هند**[٢]

وقيل: لتضمنه معنى اللام الاستغراقية[٣].

و المحلوي هنا يتابع البصريين في رأيهم، فقد اختار التركيب علة للبناء، قال- في إعرابه بيت الملحة-

وانْصِبْ بـ "لا" في النَّفي كُلَّ نكِرَة كَقولِهِم: لا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَه[٤]

:"كقولهم: (لا) نافية للجنس، "شك" اسمها مبني معها على الفتح عند البصريين، وهو الأصح ؛لتركيبه معها تركيب خمسة عشر) [٥].

---

(١) ينظر: ابن الشجري، الأمالي الشجرية: ٢٢٢/٢، وشرح التسهيل: ٥٨/٢، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص ١٨٧، والمساعد: ٣٤٢/١، والخُضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٢١/١.

(٢) قائله مجهول، وأوله: فقام يذود الناس عنها بسيفه. فقال: ألا لا، ابن هشام، أوضح المسالك: ١٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦، والجنى الداني ص٢٩٢، وهمع الهوامع: ١٩٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٧٤/١، والمقتضب: ٣٥٧/٤، وشرح الجمل: ٢٧٠/٢-٢٧١ وشرح الرضي: ١٥٦/٢، والمغني: ٤٦٢/١، وشرح ابن عقيل: ٣٣٨/١، والمساعد: ٣٤/١، والارتشاف: ١٢٩٦/٣، والسمين الحلبي، الدر المصون ٨٢/١، وهمع الهوامع: ١٩٩/٢.

(٤) متن الملحة ص٣٩.

(٥) ٣٤/ب.

بيد أنّ بعض العلماء ذهبوا إلى فساد هذا الرأي، وهو جعل التركيب علة للبناء[١].

وصححوا الوجه الأول، وهو تضمنه معنى (من) الاستغراقية؛ ذلك لأنّ (ما بُني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف، أكثر مما بُني لتركيبه مع الحرف) [٢].

و(لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود "مِن" الدالة عليه لفظاً أو معنى) [٣].

(١) ينظر: شرح الجمل: ٢/٢٧١، والدر المصون: ١/٨٢، وحاشية الخضري: ١/٣٢١.
(٢) شرح الجمل: ٢/٢٧١.
(٣) حاشية الخضري: ١/٣٢١.

أصل الاشتقاق

الاشتقاق: هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل(١).

وقيل: (الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة) (٢).

وقد اختلف النحاة في أصل الاشتقاق على أربعة مذاهب هي:

الأول: ما ذهب إليه البصريون من أنّ أصل الاشتقاق المصدر، والفعل فرع عليه.

الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ الفعل أصل الاشتقاق والمصدر مشتق منه، وفرع عليه.

الثالث: ما ذهب إليه أبو بكر بن طلحة(٣) أنّ كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر.

الرابع: ما ذهب إليه بعضهم أنّ الوصف مشتق من الفعل(٤).

وهنا اختار المحلوي أيضًا مذهب البصريين، ومال إليه، وضعّف مذهب الكوفيين، إذ يقول- بعد إعرابه بيت الملحة

والــمَصْدَرُ الأصْــلُ وأيُّ أصــلِ ومِنْهُ –يا صاحِ– اشِتقَاقُ الفِعْلِ(٥)

---

(١) الرماني، الحدود ص٣٨.

(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٤٦/١.

(٣) محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك أبو بكر، المعروف بابن طلحة، كان إماماً في صناعة العربية، درس الآداب والعربية بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، توفي سنة ٦١٨هـ. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: ١٢١/١.

(٤) ينظر في هذا الآراء: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٣-١٤٩، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١-١١١، وشرح الرضي: ٤٠٠/٣، والارتشاف: ١٣٥٣/٣، وهمع الهوامع: ٩٥/٣، وشرح التصريح: ٣٢٥/١.

(٥) متن الملحة ص ٣٥.

-:(واشتقاق الفعل من المصدر كما ذكره وهو مذهب البصريين، وقيل بعكس ذلك، وهو مذهب الكوفيين، وهو ضعيف، والله أعلم) [١].

ومن أهم أدلة البصريين على مذهبهم قولهم: إنّ الفرع لا بد أنْ يكون فيه زيادة معنى على الأصل، فالمصدر يدل على الحدث، والفعل يدل على الحدث مع زيادة وهي الزمن، وهو الغرض من وضع الفعل[٢].

ومن أدلتهم أيضاً: أن المصادر تختلف، مثل: ضربت ضرباً، وقعدت قعوداً، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس ولم تختلف[٣].

ومنها: (أن مدلول المصدر مفرد، ومدلول الفعل والصفة غير مفرد، والمفرد أصل لغير المفرد) [٤].

ومنها أيضاً: أن الفعل خاص بالزمان، والمصدر مبهم، والمبهم قبل الخاص[٥].

أما أدلة الكوفيين، فمنها:

قالوا: إنّ المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها، مثلاً: قام قيامًا، فيعتل المصدر لاعتلال عين الفعل[٦].

ومن أدلتهم أيضاً على أصالة الفعل عمله في المصدر، والعامل قبل المعمول، ومقدم عليه[٧].

---

(١) ٢٨/أ.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٤٠/٣، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: ١١٢/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن يعيش: ١١٠/١.

(٤) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ ص ٦٩٠.

(٥) شرح الجمل: ١٠٠/١.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢٣٦/١، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢٣٦/١، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١، وشرح الرضي: ٤٠٠/٣.

وقد ذهب إلى أصالة المصدر، وكون الفعل فرعاً منه كثير من النحاة، وردوا على الكوفيين أدلتهم، وفندوها[١].

وأرجح ما ذهب إليه المحلوي في هذه المسألة متابعا لمن سبقه من النحاة، من أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق؛ لأن الغرض من الاشتقاق هو الزيادة، وفي الفعل زيادة على معنى المصدر، وهو الدلالة على الأزمان المختلفة، والبحث في هذه المسألة بحث لفظي، لا ينبني عليه حكم صناعي، ولا يجدي منفعة[٢].

(١) ينظر: الأصول: ١٣٧/١ و ١٥٩، والمسائل العسكرية ص ١٠٢-١٠٣، والانصاف: ٢٣٩/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٧-١٤٩، وشرح ابن يعيش: ١١٠/١، وشرح الجمل: ١٠٠/١، وشرح التسهيل: ١٧٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٠، والبسيط: ٤٦٧/١، وشرح الرضي: ٤٠٠/٣، والارتشاف: ١٣٥٣/٣، وتعليق الفرائد: ٤٩/٨.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٨/١-٢١٩، والارتشاف ١٣٥٣/٣، والمقاصد الشافية: ٢٢٢/٣-٢٢٤، وهمع الهوامع: ٩٦/٣.

الاتباع في الاستثناء

لما بعد (إلا) أحوال إعرابية مختلفة، منها:

حالته إذا كان الاستثناء من الكلام التام غير الموجب، ففيه وجهان هما: النصب، والاتباع، نحو: ما أتاني القوم إلا زيدًا، إلا زيدٌ. بالنصب على الاستثناء، وبالرفع على الاتباع لما قبل (إلا).

والاتباع هنا هو المختار، وهو الراجح، وعليه قراءة السبعة: (ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسُهم) [١] وقراءتهم عدا ابن عامر[٢] :(ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) [٣]، أما ابن عامر فقد قرأها بالنصب (إلا قليلاً) على الاتباع لمصاحف أهل الشام، فإنها في مصاحفهم بالألف، فأجرى النفي مجرى الإيجاب[٤]، والنصب جاء على أصل باب الاستثناء، وهو لغة لبعض العرب[٥]، لكنه مرجوح، والوجه في اللغة كما روي عن أبي عمرو[٦] هو: ما قام القوم إلا عبدُالله بالرفع[٧].

---

(١) سورة النور: ٦، ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٤/٢، والدر المصون: ٣٨٤/٨.

(٢) عبدالله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي، الإمام الكبير، مقرىء الشام، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١١٨هـ، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٩٢/٥-٢٩٣.

(٣) سورة النساء: ٦٦، تنظر القراءة في: ابن مجاهد، كتاب السبعة ص ٢٣٥، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: ١٣٥/١، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات: ٣٩٢/١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات: ٣٩٢/١، وينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: ٧٥/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣١٩/٢، والتبيان: ١٨٦/١، والمقاصد الشافية:٣٥٤/٣.

(٦) زبان بن العلاء بن عمار المازني، أحد القراء السبعة، وهو بصري، أخذ عن عبدالله بن إسحاق، توفي سنة ١٥٤هـ. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٥-٤٠، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٠١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣١١/٢، وشرح السيرافي: ١٦٥/٨، والمساعد: ٥٦١/١، والارتشاف: ١٥٠٨/٣، والمقاصد الشافية: ٣٥٤/٣.

وإنما صار الرفع أجود عند جميع النحويين؛ (لأنّ اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى) [١].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في نوع هذا الاتباع، فالبصريون يعربونه بدل بعضٍ من كلّ؛ لأنّه على نية تكرار العامل، ففي: ما قام القوم إلا زيدٌ، يتقدر: ما قام إلا زيدٌ.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه تابع على العطفية لا على البدلية، و (إلا) عندهم حرف عطف[٢].

وفي إعراب بيتي الملحة:

وإنْ يَكُنْ فيمَا سوَى الإيجابِ فأوْلَه الإبدالَ في الإعْرَابِ

تَقُولُ: ما الفَخْرُ إلا الكَرَمُ وهل مَحَلُّ الأمْنِ إلا الحَرَمُ[٣]

يقول المحلوي:

(وهذا المثال، والذي قبله الاستثناء المفرغ، ولم يقصده الشيخ[٤] رحمه الله، وإنما قصده الاستثناء من الكلام التام غير الموجب، الذي يجوز نصبه على الاستثناء، والإبدال أرجح، ومثاله: ما قام القوم إلا زيدٌ، وإلا زيداً، والله أعلم) [٥].

ويظهر من هذا النص متابعة المحلوي للبصريين، لأنه لو أراد عدم موافقة البصريين لقال: والاتباع أرجح، دون النص على كونه بدلاً.

وقد أُعترِض على إعراب ما بعد (إلا) بدلاً، بأنه ليس فيه ضمير يعود إلى المبدل منه.

---

(١) النحاس، إعراب القرآن: ٤٦٨/١، وينظر: الدر المصون: ٢٢/٤.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن: ٢٤/٢، وشرح السيرافي: ١٦٨/٨، والمغني: ١٤٨/١، وأبو حيان، التذييل والتكميل: ٢٠٧/٨-٢٠٩.

(٣) متن الملحة، ص ٣٨.

(٣) يقصد الحريري صاحب الملحة.

(٥) ٣٤/أ.

وأجيب عن ذلك بأنه لم يحتج إلى ضمير، لقرينة الاستثناء المتصل، ولقوة الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه.

وقيل: كيف يكون بدلاً، وبينهما مخالفة في النفي، والإيجاب؟

والجواب: أن تخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأنّ المذهب في البدل أن يُجعل الأول كأنه لم يذكر في الكلام، والثاني في موضعه(١).

ولابن الضائع في هذا الموضع كلام جدير بالتأمل، قال: (لو قيل: إنَّ البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجهاً، وهو الحق، وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل مكانه) (٢).

أما مذهب الكوفيين فهو مردود عند الجمهور؛ ذلك أنهم جعلوا (إلا) حرف عطف، ولم يثبت فيها أن تكون عاطفة، ولو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيدٌ، فحروف العطف لا تقع بين العامل والمعمول(٣).

(١) ينظر: شرح السيرافي: ١٦٩/٨، وشرح التسهيل: ٢٨٢/٢، وشرح الرضي: ٩٧/٢، والمغني: ١٤٨/١، والتذييل والتكميل: ٢١٢/٨، وتعليق الفرائد: ٤٢/٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢٥٤/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٤/٨، والمقاصد الشافية: ٣٥٩/٣، وتعليق الفرائد: ٤٤/٦.

"مِن" الابتدائية

حرف الجر (مِن) قد يكون زائدًا، وقد يكون غير زائد، وغير الزائد له معانٍ عدة أشهرها:

١- ابتداء الغاية، نحو: (من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى)[١].

٢- التبعيض، نحو: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) [٢]

٣- بيان الجنس، نحو: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) [٣]، وغيرها.

أما الزائدة، فقد اشترط جمهور البصريين لزيادتها شرطين هما:

أن يكون ما قبلها غير موجب، وأن يكون مجرورها نكرة.

أما أكثر الكوفيين ومعهم الأخفش فيرون زيادتها بلا شرط، وتزاد في الفاعل، والمفعول به، والمبتدأ[٤].

وذكر ابن مالك من مواضع زيادتها: إذا دخلت على "قبل" و"بعد"؛ وذلك لأنه يرى زيادتها في الإيجاب.

قال: (وإذا دخلت على "قبل" و"بعد" و"لدن" و"عن" فهي زائدة، لأن المعنى بثبوتها، أو سقوطها واحد) [٥].

وهو ما رأى المحلوي خلافه، إذ يقول – حين أعرب بيت الملحة

أقُـولُ مِـنْ بَعْـدِ افتتـاحِ القَـوْلِ بِحَمْدِ ذي الطَّوْلِ الشدِيدِ الحَوْلِ[٦]

:("ومنْ" لابتداء الغاية عند الجمهور، وزائدة عند ابن مالك، والأول أصح) [٧].

---

(١) سورة الإسراء ١.

(٢) سورة آل عمران: ٩٢.

(٣) سورة الحج: ٣٠.

(٤) ينظر: الهروي، الأزهية ص ٢٢٤-٢٣٠، والمالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص ٣٢٢-٣٢٥، والجنى الداني ص ٣٠٨-٣٢٠، والمغني: ١/٦٠٨-٦١٥.

(٥) شرح التسهيل: ٣/١٤٠.

(٦) متن الملحة ص ٢٧.

(٧) ٥/ب.

وابن مالك ليس أول من قال بزيادتها في هذا الموضع، فقد سبقه إلى هذا الرأي بعض النحاة(١).

والذي يبدو لي في هذه المسألة ما صححه المحلوي، وهو كونها لابتداء الغاية، وهذا هو مذهب الجمهور، وتابعهم فيه كثير من النحاة(٢)، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: الأصل الثابت في الحروف ألا تُدّعى فيها الزيادة إلا إذا قام الدليل عليها.

ثانياً: أنّ هناك من النحاة من يرجع معاني (مِنْ) كلها على كثرتها إلى ابتداء الغاية(٣).

ثالثاً: أنه إذا أُعتِرض على رأي الجمهور بأنّ (مِنْ) لا تدخل عندهم على الزمان(٤)، فيُرد عليهم بالآتي:

١- أن عدم جواز دخولها على الزمان ليس مذهب الجمهور كلهم، بل هناك كثير منهم ذهبوا إلى جواز ذلك(٥).

وقد أسهب ابن مالك(٦) في إيراد الشواهد الدالة على مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية، التي إن استطاع المانعون رد بعضها فلن يستطيعوا ردها كلها.

٢- لا نُسَلِّم أنّ "مِنْ" دخلت مباشرة على "قبل" و "بعد" بل دخلت على موصوف محذوف؛ لأن "قبل" و"بعد" صفتان، ففي نحو: سرت بعدك، أصله: سرت زماناً بعدك، وجئت قبلك، أي جئت زمنًا قبل زمن مجيئك(٧).

رابعاً: أنّ هناك من العلماء من اعترض على زيادتها في هذا الموضع(٨).

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٧٢١/٤، والمساعد: ٢٥١/٢، وهمع الهوامع: ٢٢٠/٥.

(٢) ينظر: المغني: ٦١٨/١، والارتشاف: ١٧٢١/٤، والمقاصد الشافية: ٦٠٢/٣، وهمع الهوامع: ٢٢٠/٥.

(٣) ينظر: المفصل ص ٢٨٣، وشرح ابن يعيش: ١٣/٨، والجنى الداني ص ٣١٥، والمغني: ٦٠٨/١.

(٤) ينظر: المغني: ٦١٩/١.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش: ١١/٨، والمغني: ٦٠٨/١.

(٦) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٢٩-١٣٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل: ٤٩٠/٢، والمغني: ٦١٩/١.

(٨) ينظر: المغني: ٦١٩/١، والارتشاف: ١٧٢١/٤، والمقاصد الشافية: ٦٠٢/٣.

معنى (رُبّ)

(ربّ) حرف خفضٍ اختلف النحاة في معناه على عدة آراء هي:

١- أنه للتقليل دائماً، وهو قول أكثر النحاة.

٢- للتكثير دائماً، ونسب لصاحب العين الخليل بن أحمد.

٣- للتقليل غالباً، وللتكثير نادراً.

٤- للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً.

٥- أنه للتقليل وللتكثير بدرجة متساوية.

٦- أنه لا يدل على تكثير ولا على تقليل، بل التقليل والتكثير يكونان مستفادين من سياق الكلام.

٧- أنه للتكثير في موضع المباهاة والافتخار[١].

وحينما أعرب المحلوي بيت الملحة:

نحو: غُلامٍ وكِتَابٍ وطَبَق كَقَولِهم: رُبّ غُلامٍ لي أبَقْ[٢]

قال:("رُبَّ"، حرف جر للتقليل، وقد تفيد التكثير)[٣].

فالمحلوي هنا اختار كونها للتقليل غالباً، وللتكثير نادراً.

وكونها للتقليل هو اختيار البصريين، وجملة الكوفيين[٤]، وذهب الكوفيون إلى أنها تأتي للتكثير أيضًا[٥].

---

(١) ينظر: المقرب ص ٢٧٣، والجنى الداني ص ٣٩-٤٤، والارتشاف: ١٧٣٧/٤-١٧٣٨، وهمع الهوامع ١٧٥/٤.

(٢) متن الملحة ص ٢٨.

(٣) ٩/ب.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٣٨/٤-١٣٩، والأصول: ٤١٦/١، والأمالي الشجرية: ٣٠٠/١، والارتشاف: ١٧٣٨/٤.

(٥) ينظر: البسيط: ٨٥٥/٢.

وقد اختار ابن مالك كونها للتكثير كثيراً، والتقليل بها نادر، ومن شواهد دلالتها على التكثير عنده، قول النبي ﷺ: (يا رُبَّ كَاسيةٍ في الدُّنيَا عاريةٍ في الآخرة) (١).

وقول الشاعر:

رُبّ مَـنْ أَنضَـجْتُ غيظًـا قَلْبَـه قـد تَمَـنّى لي مَوْتًـا لم يُطَـعْ(٢)

وذكر أن معناها عند سيبويه هو التكثير(٣)، والصحيح أنها عند سيبويه تستعمل للتقليل، وللتكثير(٤).

وما أرجحه في هذه المسألة هو دلالتها على التقليل كثيراً، وهو مذهب أكثر النحاة(٥)، وهذا لا يمنع أن تدل بقلة على التكثير.

فمعناها يتراوح بين التقليل والتكثير، حتى أننا نجد العالم الواحد يرى فيها الرأي، ثم يعود ويرى فيها رأيا آخر، كما رأينا فيما نُسب إلى سيبويه، وكما نجده في كتب أبي حيان(٦).

(١) الجامع الصحيح رقم ١١٢٦. وله روايات عدة.

(٢) من الرمل لسويد بن أبي كاهل، همع الهوامع: ٢٦/٢، والدرر اللوامع:٤٧/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٧/٣، وشواهد التوضيح ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) ينظر: محمد المحرصاوي، من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب ص ١٤٠.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٣٩/١، ٢٤٠، والمقتصد: ٧٩٩/٢، والأمالي الشجرية: ٢٢٢/٢، والارتشاف: ١٧٣٨/٤.

(٦) ينظر: رأيه الأول في الارتشاف: ١٧٣٨/٤، ورأيه الآخر في تذكرة النحاة، ص ٥.

العامل فيما بعد واو "رُبّ"

حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسًا إلا في القسم، وتختص "رُبّ" من أحرف الجر بجواز حذفها قياساً مع بقاء عملها، وذلك في الشعر بعد الواو أو الفاء أو بل(١).

وقد اختلف النحاة في عامل الجر بعد واو "رُبّ "هل هو "رب" المحذوفة أو الواو التي جاءت عوضاً عنها.

فذهب البصريون إلى أن "واو" "رُبَّ" لا تعمل، وإنما الجار هو "رُبّ" المقدرة.

وذهب الكوفيون، ومعهم المبرد إلى أنّ الجر بواو "رُبَّ" (٢).

ومن شواهد الجر بعد "واو" "رُبّ"، قول الشاعر:

وليلٍ كَموجِ البحرِ أرخى سُدولَه عَليّ بأنواعِ الهُموم ليبتَلي(٣)

و قول الآخر: وبلدةٍ ليس بها أنيسُ(٤).

وقول الآخر: وقاتِمِ الأعماقِ خَاوي المُخْتَرَقْ(٥).

قال المحلوي– معربًا بيت الملحة:

وتَارةً تُضْمَرُ بعْدَ الوَاوِ كَقَولِه: (ورَاكبٍ بَجَاوِي)(٦)

---

(١) ينظر: شرح الرضي: ٢٩٧/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٧٦/١، والجنى الداني ص ١٥٤، والارتشاف: ١٧١٧/٤، وتذكرة النحاة ص٨، والمساعد: ٢٩٧/٢.

(٣) البيت لامرئ القيس، ديوانه ص ١١٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٢، والسيوطي، شرح شواهد المغني: ٧٨٢/٢، والبغدادي، خزانة الأدب ٣٢٦/٢.

(٤) رجز لجران العود عجزه: إلا اليعافيرُ، وإلاّ العيسُ، الإنصاف: ٢٧١/١، وشرح ابن يعيش: ٢١/٧، وشرح التصريح: ٣٥٣/١، والدرر اللوامع: ٤٨٧/١.

(٥) الرجز لرؤبة، عجزه: مشتبه الأعلام لمّاع الخفق. ابن جني، الخصائص: ٢٢٨/٢، والمساعد: ٢٩٧/٢، والمغني: ٦٤٥/١، وشرح شواهد المغني: ٧٨٢/٢، وخزانة الأدب: ١٧/١٠، والدرر اللوامع: ٩٤/٢.

(٦) متن الملحة ص ٣٢.

("وراكب"، الواو عوض عن "رُبّ" المحذوفة في اللفظ، لا في العمل على الأصح، وقيل: بالواو) [١].

فهو يذهب مذهب البصريين في أنّ الجار هو (رُبّ).

وقد رأى البصريون أنّ الواو واو العطف، ولا يجوز أن تكون هي عاملة الجر[٢].

أما الكوفيون فقالوا: الواو ليست للعطف لأنها أتت في أول القصيدة[٣] نحو:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق.

ورُد عليهم بأنَّ العطف هنا قد يكون على ما في نفسه، أو على مقدر، أو لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها[٤].

وأرجح هنا ما صححه المحلوي، وهو مذهب البصريين؛ ذلك أنّ أكثر النحاة قال به[٥]، وأنّ "رُبَّ" تضمر بعد "بل" والفاء، ومع ذلك اتفق النحاة على أن الجر بها، وليس بهما[٦].

وأنّ (الواو) واو العطف، ويدل عليه عدم دخول واو العطف عليها، كما تدخل على واو القسم[٧].

---

(١) ٢١/أ.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣٧٧/١، والجنى الداني ص ١٥٤.

(٣) ينظر: المساعد: ٢٩٧/٢، والجنى الداني ص١٥٤.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٣٨١/١، والمساعد: ٢٩٧/٢، والجنى الداني ص١٥٤.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه ص ١٢٧، والإنصاف: ٣٧٦/١، والبسيط: ٨٧٠/٢، وشرح الرضي: ٣١٠/٢، وشرح التسهيل: ١٨٧/٣، والجنى الداني ص ٥٤، والمغني: ٦٧٩/١، والمساعد: ٢٩٧/٢، والارتشاف: ١٧١٧/٤، وتذكرة النحاة ص ٨.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٣٧٦/١، والمساعد: ٢٩٦/٢، وارتشاف الضرب: ١٧١٧/٤.

(٧) المغني: ٦٧٩/١.

متعلق الجار والمجرور في (بسم الله)

اختلف النحاة في متعلق الباء المحذوف في (بسم الله) فذهب البصريون إلى أنّ هذا المحذوف اسم تقديره ابتدائي "كائن" أو "ثابت" بسم الله، وذهب الكوفيون إلى أنّ (بسم الله) في محل نصب، والمحذوف تقديره أبتدئ أو ابتدأت، فالمحذوف عندهم فعل(١).

ثم اُختلف في الفعل المقدر، هل هو أمرٌ أو خبر؟

فالفراء يذهب إلى أنه أمر، أي: "ابدأ"، أو "اقرأ". والزجاج ذهب إلى أنه خبر "بدأت"، أو "أبتدئ" ونحوه(٢).

أما الزمخشري فقد رأى أن التقدير: بسم الله "أقرأ" أو "أتلو"، قدّم الجار والمجرور للتخصيص والاهتمام(٣)، وتابعه أبو السعود(٤).

والمحلوي يقول – في إعراب (بسم الله) – : ("بسم" جار ومجرور مضاف متعلق بمحذوف اتفاقاً، وقدره بعضهم فعلاً نظراً إلى أنّ الأصل في العمل للأفعال، وقدره بعضهم مصدرًا مرفوعاً على الابتداء، نظراً إلى أنّ المقام مقام ابتداء، والتقدير على الأول بسم الله "أبتدئ"، وإنما قُدّر متأخراً طلباً للاختصاص، والاهتمام. والتقدير على الثاني "ابتدائي" ثابت بسم الله، فحذف المبتدأ والخبر، وبقي معمول المبتدأ، والتقدير بالفعل أولى؛ لأن المصدر لا يعمل محذوفاً")(٥).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن: ١٦٦/١، وابن خالوية، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٩، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٦٦/١، والتبيان: ٤/١.

(٢) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ٣٩/١، والدر المصون: ٢٣/١، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ٩٩/١.

(٣) ينظر: الكشاف: ٤/١.

(٤) ينظر: تفسير أبي السعود : ٩/١.

(٥) ٥/ب.

يتضح مما سبق اختيار المحلوي للرأي الكوفي، ونراه في هذه المسألة يعلل لاختياره بضعف الوجه الثاني، كون المصدر لا يعمل محذوفاً، وهو ما وجهه بعض النحاة أيضًا للرأي البصري(١).

وهناك اعتراض آخر وجه له، وهو أنه يترتب على تقديرهم حذف المصدر وإبقاء معموله(٢).

ومما يرجح الرأي الكوفي أنّ الأصل في العمل للفعل، وجاز حذف الفعل هنا لكثرة الاستعمال، فهو من قبيل الإيجاز(٣).

قال ابن بابشاذ: (فهذا في حكم الموجود في الكلام، ألا تراك تركت ذكره لأنه مستقر في الأفهام) (٤).

(١) ينظر: همع الهوامع: ٧١/٥، وحاشية الخضري: ٥٣٤/٢، وحاشية الصبان: ٢٨٧/٢.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٦/١، والدر المصون: ٢٢/١.

(٣) ينظر: ابن هشام، شرح الجمل ص ٨٣، والبحر المحيط: ١٦/١، وابن عاشور، التحرير والتنوير: ١٤٧/١.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢٤٢/١.

عامل الجر في المضاف إليه

الإضافة: هي نسبة تقيدية بين اسمين أو ما في تأويلهما توجب لثانيهما الجر[١].

وقد اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه على ثلاثة آراء هي:

الأول: أن المضاف هو العامل، وهو رأي سيبويه وتابعه ابن مالك، وابنه[٢].

الثاني: العامل هو الإضافة، وهذا رأي المبرد، والأخفش، والسهيلي[٣].

الثالث: عامل الجر هو الحرف المقدر، وهذا رأي الزجاج، وابن الباذش، وابن الحاجب، وغيرهم[٤].

وحين أعرب المحلوي (بسم الله)، قال: ("الله" مضاف إليه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة على الأصح) [٥].

فهو يذهب مذهب سيبويه ومن تابعه، إذ يرى عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف.

وأرى أنّ هذا الخلاف خلاف لفظي، فالإضافة في المعنى هي: مضاف ومضاف إليه، وقولنا أنّ المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه،لا يتعارض مع ما سبق، حتى أنّ المحلوي يعبر تارة بقوله: (مجرور

---

(١) ينظر: الجرجاني، التعريفات ص ٣٠١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ٦٨١/١، وهمع الهوامع: ٢٦٤/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤١٩/١، وشرح التسهيل: ٢٢٦/٣، والعمدة ص ٤٨٠، وشرح ابن الناظم ص٣٠، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٤٣/٤، والمقاصد الشافية: ١٢/٤، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٤.

(٤) ينظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٠ وشرح المقرب: ٧٠٣/٢، والدر المصون: ٢٣/١، والمقاصد الشافية: ١٢/٤، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٤.

(٥) ٥/ب.

بالمضاف[١]) وتارة (في محل جر بالإضافة[٢])، وأخرى (في محل جر بالمضاف) [٣]. و (مجرورة محلاً بالإضافة) [٤]، وكلها تؤدي المعنى نفسه.

وابن مالك لم يتعرض للعامل، أو لهذا الخلاف في ألفيته، وهذا يدل على عدم جدواه.

والذي أستبعده هنا هو أن يكون عامل الجر هو الحرف المقدر؛ لأنه: (إذا قلت: غلام زيد، فالغلام معرفة، وإذا قلت غلام لزيد، فالغلام نكرة، فكيف يكون غلام زيد مخفوضًا بحرف، لو ظهر ذلك الحرف لأخل المعنى) [٥].

وحرف الجر لا يعمل مقدرًا.

---

(١) ٢٠/أ ، ٢٣/أ.

(٢) ١٧/ب، و ٢٣/أ.

(٣) ١٨/ب، و ٢٠/ب.

(٤) ١٨/ ب.

(٥) البسيط: ٨٨٦/٢، وينظر: شرح المقرب: ٧٠٣/٢.

الجمع بين فاعل "نِعمَ" الظاهر والتمييز

يأتي فاعل (نعم) و (بئس) على أربعة أحوال هي:

١- أن يكون ظاهراً معرفاً بـ "أل" نحو: نعم الرجل أبو بكر.

٢- أن يكون مضافاً لما فيه "أل" نحو: نعم حافظ القرآن زيد.

٣- أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه "أل" نحو: نعم قارئ كتب الأدب زيد.

٤- أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز نحو: نعم رجلاً زيد(١).

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، على ثلاثة أوجه:

الأول: المنع مطلقاً، وعليه سيبويه، والسيرافي، وابن جني، وآخرون، قالوا: إنّ فيه جمع بين العوض والمعوض منه وليس هناك إبهام ليرفعه هذا التمييز(٢).

الثاني: الجواز مطلقًا، وعليه المبرد، وابن السراج، والفارسي وغيرهم، قالوا: لورود السماع به نحو قول الشاعر:

والتَّغلِبيُّون بِئْس الفَحلُ فَحْلُهم فَحْلاً، وأمُّهمَ زلاَّء منطيق(٣)

وقول الآخر:

نِعْمَ الفتاةُ فَتَاةً هِنْدُ لو بَذَلتْ رَدَّ التحيةَ نُطقًا أو بإيماء(٤)

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢٧١/٣-٢٧٣، والمقاصد الشافية: ٥١١/٤-٥١٣، وهمع الهوامع: ٢٩/٥-٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠٠/١، والخصائص: ٨٣/١، وشرح الجمل: ٦٠٦/١، والعمدة ص ٧٨٦-٧٨٨، والمرادي، توضيح المقاصد: ٩١/٣-٩٧.

(٣) البيت لجرير، شرح ديوانه ص ٢٩٧، والمقرب ص ١٠٣، والتذييل والتكميل: ١١٥/٣.

(٤) البيت بلا نسبة في : أوضح المسالك: ٢٧٧/٣، وارتشاف الضرب: ٢٠٥١/٤، وهمع الهوامع: ٣٥/٥.

وقول الحارث بن عباد[١]: (نعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب) [٢].

وعلل أبو علي الفارسي الجمع بينهما أنه من باب التأكيد[٣].

الثالث: ذكره ابن عصفور، أنه لا يجوز الجمع بينهما إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل، نحو: نعم الرجل رجلاً صالحاً زيدٌ، ونعم الرجل رجلاً فارساً زيد[٤].

وفي إعراب المحلوي لبيت الملحة:

ومِنْــهُ أيْضًــا (نِعْــمَ زَيَــدٌ رَجُــلاً) و (بِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلاً) [٥]

قال: (و"منه" جار ومجرور متعلق بـ "بدلا"، "بدلاً" تمييز، وقد جمع في هذا المثال بين الفاعل، والتمييز، والجمع بينهما كالمثال قال به جماعة، فتبعهم الشيخ[٦] رحمه الله تعالى، ومنعه سيبويه، وهو الأصح) [٧].

فهو يرى عدم جواز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، متابعاً في ذلك سيبويه.

والذي أميل إليه هو جواز الجمع بينهما؛ وذلك لوروده في الشواهد الشعرية التي سقت بعضها سابقا والنثرية التي منها مقولة الحارث بن عباد،

---

(١) هو الحارث بن عباد بن قيس البكري، من حكماء الجاهلية، وساداتها وشعرائها، مات نحو السنة الخامسة قبل الهجرة. ينظر: الزركلي، الأعلام: ١٥٦/٢.

(٢) قالها حين أتاه خبر مقتل ابنه الذي أرسله في الصلح بين القوم. ينظر: أبو علي القالي، الأمالي: ١٣٢/٢، وذيل الأمالي ص ٢٧.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٥٠/٢، والأصول: ١١٧/١، وشرح المقرب: ٢٤١/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٥١/٤، والمقاصد الشافية: ٥١٤/٤-٥٢٠، وهمع الهوامع: ٣٥/٥، والمطهر الضمدي، الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير: ١٩١/١.

(٤) ينظر: المقرب ص ١٠٣، والمساعد: ١٣٠/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٥١/٤، وهمع الهوامع: ٣٥/٥.

(٥) متن الملحة ص ٣٧.

(٦) يقصد الحريري.

(٧) ٣١/ب.

وأيضاً التمييز كما يجاء به لرفع الإبهام، يجاء به أيضاً للتوكيد، فالمنع هنا تحكم بلا دليل[1].

وبعض المحققين: (لا يجعل بين سيبويه والفارسي وغيره خلافاً، وإنما تكلم سيبويه على الشائع في الباب، وتكلم غيره على ما جاء من ذلك قليلاً)[2].

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٥/٣، والعمدة ص ٧٨٨، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠-٤٧١، وتوضيح المقاصد: ٩١/٣.

(٢) المقاصد الشافية: ٥٢٠/٤.

العامل في النعت

النعت تابع من التوابع، يتبع منعوته في الرفع أو النصب أو الجر، وقد اختلف النحاة في العامل فيه على عدة آراء:

الأول: أن العامل في النعت التبعية، قاله الخليل والأخفش، وتابعهم كثيرون(١)، فالعامل عندهم معنوي.

ثم اختلفوا في المراد من التبعية، فقيل: الاتحاد من حيث المعنى، وقيل: الاتحاد من حيث الإعراب(٢).

واعترض على ذلك بـ : (أو إن أراد أنها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بياناً للعامل، وهو مذهب الجميع، وإنما الخلاف في العامل في هذا التابع ما هو، ولأنّ التبعية معنى واحد، والشيء الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد) (٣).

الثاني: أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وهو رأي سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وتبعهم كثيرون، وعُزي للجمهور(٤)، فالعامل عندهم لفظي.

---

(١) الجرمي، والسهيلي، وابن عصفور، ينظر: المقتصد: ٢١٦/١، والسهيلي، نتائج الفكر ص ١٨٠، وشرح الجمل: ٢١٥/١، والمساعد: ٤١٥/٢، وتذكرة النحاة ص ٤٧٦، وهمع الهوامع: ١٦٦/٥.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ١٦٦/٥.

(٣) لباب لإعراب: ٤٠٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٢١/١-٤٢٢، والمقتضب: ٣١٥/٤، والأصول: ٤٢/٢، وشرح الرضي: ٢٧٨/٢، والتبيان: ٥/١، واللباب: ٤٠٦/١، والمساعد: ٤١٥/٢، وتذكرة النحاة ص ٤٧٦، وتوضيح المقاصد: ١٣٣/٣، وهمع الهوامع: ١٦٦/٥، ومن أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب، ص ١٧٧.

ورُدّ على هذا الرأي بأنهم يقولون: (ما زيد بأخيك العاقل).بنصب العاقل في موضع الخبر، والباء عملها الجر، فكيف تكون هي العامل في كلمة "العاقل" على قاعدة العامل في النعت هو العامل في المنعوت[١].

الرأي الثالث: أنّ العامل في النعت مقدر من جنس الأول، وقد حُكي هذا الرأي دون نسبة.[٢].

والمحلوي اختار الرأي الثاني، وصححه.

قال في إعراب قوله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) [٣]: (الرحمن الرحيم نعتان للاسم الكريم، والجار للنعت هو ما جر المنعوت لا التبعية على الأصح) [٤].

وأميل هنا إلى ما اختاره المحلوي؛ لأن التبعية معنى متعدد، وقد اختلف النحاة في المقصود بها.

أما المذهب الثاني الذي صححه المحلوي فهو الأصح؛ لأن المجيء في جاءني زيد الظريف، ليس في قصد المتكلم منسوباً إلى زيد مطلقاً بل إليه بقيد الظرافة، (فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً، تطبيقاً للفظ بالمعنى) [٥].

(١) ينظر: شرح الجمل: ٢١٥/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٢٧٩/٢، وحاشية الصبان: ٥٨/٣.

(٣) سورة الفاتحة: ١.

(٤) ٥/ب.

(٥) شرح الرضي: ٢٧٩/٢.

لغتا الترخيم

الترخيم: هو حذف آخر الاسم المنادى تخفيفاً، ولا يرخم غير المنادى إلا للضرورة[١].

وفي المرخم لغتان:

الأولى: أن يُنوى الحرف المحذوف ويكون مراداً في الحكم، فيبقى الحرف الأخير بعد الترخيم على حركته الأصلية، فيرخم جعفر على جعفَ، وحارث على حارِ.

وتسمى لغة من ينتظر الحرف الأخير.

الثانية: ألا يُنوى الحرف المحذوف، ويعامل الحرف الأخير في الاسم المرخم كأنه آخر الاسم، وتوضع عليه الضمة، ويجعل ما بقي بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء، فيرخم جعفر على جعفُ، ومالِك على مالُ. وتسمى لغة من لا ينتظر الحرف الأخير[٢].

وحين أعرب المحلوي بيت الملحة:

تقول: (يَا طَلْحَ ويا عَامِ اسْمَعَا) كما تَقُولُ في سُعادٍ: (يا سُعا)[٣]

قال: (ياء: حرف نداء، "طَلْحَ "منادى مرخم أصله طلحة، فحذف آخره، وهو الهاء، وبقيت حركة الحاء مفتوحة، كما كانت قبل الترخيم على الأفصح)[٤].

---

(١) ينظر: التعريفات ص ٥١، والمقرب ص ٢٥٤، وهمع الهوامع: ٧٦/٣.

(٢) ينظر في هاتين اللغتين:
الأصول: ٣٥٩/١، والأمالي الشجرية: ٧٩/٢-٨٠، واللباب: ٣٥١/١، وشرح ابن يعيش: ٢١/٢، والمقرب ص ٢٥٦، وشرح الرضي: ٤٠٦/١-٤٠٧، وشرح التسهيل: ٤٢٤/٣.

(٣) متن الملحة ص ٤٢.

(٤) ٤٠/ب.

واللغة الأولى وهي لغة الانتظار، أو لغة من ينوي الحرف المحذوف هي الأجود، والأقوى، والأفصح، وهي اللغة العليا، ومعظم العرب عليها[١].

ومن الشواهد التي وردت على هذه اللغة:

١-قراءة (ونادوا يا مالِ) [٢].

٢-يا حارِ لا أُرْمَين مِنْكُم بداهيةٍ لم يلقْهَا سُوَقةٌ قَبلي ولا مَلَكُ[٣]

٣-إنّ ابنَ حارِثَ إنْ أشْتَقْ لُرؤيتِهِ أو امتَدِحْهُ فإنّ النَّاسَ قد عَلِمُوا[٤]

ونص أكثر النحاة على أنّ هناك أسماء لا ترخم إلا على هذه اللغة، نحو: مُسْلِمة، وعمرة، وضخمة، وطيلسان، وحُبْلَوى علمين.[٥].

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ٨٠/٢، واللباب: ٣٥١/١، وشرح الجمل لابن هشام: ص ٢٥٣، وهمع الهوامع: ٨٨/٣.

(٢) سورة الزخرف ٧٧، قراءة ابن مسعود، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما. ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ٤٥٣/٢، وشرح الجمل لابن هشام ص ٢٥١، والهمع: ٨٨/٣.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، شرح ابن يعيش: ٢٢/٢، والعيني، المقاصد النحوية: ٢٦٤/٣، وهمع الهوامع: ٨٨/٣، والدرر اللوامع: ٤٠٤/١.

(٤) البيت لابن حبناء، الكتاب: ٢٧٢/٢، والمقاصد النحوية: ٢٦٩/٣، وشرح التصريح: ٢٦٦/٢، والدرر اللوامع: ٣٩٨/١.

(٥) ينظر: المقرب ص ٢٥٦، وشرح التسهيل: ٤٢٥/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٣٦٥/٣، والمساعد: ٥٥٦/٢، وهمع الهوامع: ٩٠/٣.

رافع الفعل المضارع

اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع على عدة آراء، أشهرها ما يلي:

١- أنه رفع لوقوعه موقع الأسماء، فإنّ (يقوم) في: زيد يقوم، وقع موقع قائم، وهو رأي البصريين ومن تابعهم(١).

٢- التجرد من الناصب والجازم، وهو رأي الفراء، ومن تبعه من الكوفيين(٢).

٣- أنه ارتفع بحروف المضارعة، أي: تقوم مرفوع بالتاء، ونقوم مرفوع بالنون، وهو مذهب الكسائي(٣).

واختار المحلوي رأي الفراء ومن تبعه، قال في إعرابه:

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افتِتَاحِ القَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشدِيدِ الحَوْلِ(٤)

(الإعراب: أَقُولُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم على الأصح) (٥).

وقد رُدَّ رأي البصريين بنحو: جعلت أفعل، ومالك لا تفعل، وغيرها، فالفعل في هذه المواضع مرفوع، والاسم لا يقع فيها(٦).

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٥٢/٢، وشرح التسهيل: ٥/٤، وهمع الهوامع: ٢٧٣/٢، وذهب هذا المذهب: المبرد، وابن السراج، والسيرافي، والصيمري، والزمخشري، وابن أبي الربيع الإشبيلي، وابن عصفور، وابن هشام، وغيرهم. ينظر: المقتضب: ٥/٢، والأصول: ١٤٦/١-١٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٨٦/٩-١٨٧، والصيمري: التبصرة والتذكرة: ٣٩٥/١، والمفصل ص ٢٤٥، والبسيط: ٢٢٩/١-٢٣٠، والمقرب ص ٣٣٧، وشرح الجمل لابن هشام ص ١٠٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٥٣/١، وشرح الكافية الشافية: ١٥١٩/٣-١٥٢٠، وهمع الهوامع: ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٥١/٢، وشرح الرضي: ٢٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٤/٢.

(٤) متن الملحة، ص ٢٧، وسبق ص ٢٧من البحث.

(٥) ٥/ب، وينظر: مثلاً: ٦/ب، و١٧/ب.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٢٠/٣، وشرح ابن الناظم: ص ٦٦٤.

ورُدَّ رأي الكسائي بأنه تدخل عليه عوامل النصب والجزم، والعوامل لا تدخل على العوامل[١].

والذي أذهب إليه هنا هو مذهب الفراء، ومن تبعه من حذاق الكوفيين، لأنه أسهل المذاهب، ولسلامته من النقض[٢].

وإنْ نُقض بقولهم: كيف يصح أن يكون الأمر العدمي، وهو عدم وجود الجازم والناصب علة للأمر الوجودي وهو الرفع؟

فالجواب: أن التجريد ليس أمراً عدمياً، وإنما هو استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره[٣].

(١) الإنصاف: ٥٥٣/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٥١٩/٣.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٦٦٥.

نصب الفعل المضارع بعد (أو، وحتى، واللام، والفاء، والواو)

اختلف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد حتى، ولام كي، ولام الجحد، والواو، والفاء، وأوَ.

فذهب البصريون إلى أنّ الناصب هو "أنْ" المضمرة بعد هذه الأحرف، وقدروا "أنْ" هنا؛ لأنها أم الباب؛ ولأنه لا يصح تقدير غيرها من أخواتها(١).

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ النصب بهذه الأحرف نفسها(٢).

ومال المحلوي إلى مذهب البصريين، وصححه، إذ قالَ –عند إعرابه بيت الملحة

تَقُولُ: (أبْغِي يا فَتَى أنْ تَذْهَبا) ولن أزال قائِمًا أو تَرَكَبَا(٣)

:("أو" حرف عطف بمعنى إلى أن، أو إلاّ أنْ، "تركبا": فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة بعد "أو" على الأصح، وعند الكوفيين أنّ هذه الحروف كلها هي الناصبة بنفسها) (٤).

وذهب إلى ذلك أيضاً في الفعل الواقع بعد لام التعليل، وحتى، والفاء، والواو(٥)

وقد مال أكثر النحاة إلى رأي البصريين، قالوا: لأنّ "اللام" و"حتى" تجر الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص(٦).

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٥٧٦/٢، وشرح الرضي: ٥٦/٤.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش: ١٨/٧–٢٢، وشرح الرضي: ٥٤/٤–٧٥، وهمع الهوامع: ١٠٨/٤–١٤٠.

(٣) متن الملحة ص٤٧.

(٤) ٥٠/أ.

(٥) ينظر: ٤٩/ب، و ٥٠/أ، و٥٠/ب.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٥٨/٢، والمقتصد: ١٠٨/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٢٧/١، وشرح ابن يعيش: ٢٠/٧، وشرح الرضي: ٥٣/٤، والجنى الداني ص ١١٥، والمغني: ٢٤٨/١، وهمع الهوامع: ١٠٨/٤–١١٢.

ومما يدل على أنّ "حتى" هي الجارة، حذف ألف (ما) الاستفهامية معها، وهي لا تحذف إلا مع حرف الجر[١]، نحو:

..... **فحتّامَ حتّامَ العَناءُ المُطَوَّلُ**[٢].

أما "أو" و "الفاء" و"الواو" فقالوا: هي أحرف عطف تدخل على الأسماء، وتدخل على الأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء، وعلى الأفعال لا يعمل في أحدهما[٣].

وأرى أيضاً: أنّ ضعف الرأي الكوفي يبدو واضحاً في اختلاف علمائه، وتباعد آرائهم، فالفراء يرى أن الفعل بعد "الفاء" و"الواو" و"أو" منصوب على الخلاف، والكسائي يرى أن النصب بـ "أو" نفسها، ويرى ثعلب أنّ "لام" كي، و"لام" الجحد تنصبان لقيامهما مقام "أنْ"، بينما يرى بقية الكوفيين أنّ النصب بهما مباشرة.

أما بالنسبة لـ "حتى" فالفراء يرى أنها ناصبة بنفسها، وليست الجارة، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب "إلى".

أما الكسائي فيرى أنها أيضاً ناصبة بنفسها، لكنها جارة بإضمار "إلى"[٤].

---

(١) ينظر: ابن السكيت، إصلاح الخلل، ص ٥٠، وهمع الهوامع، ١١١/٤.

(٢) عجز بيت للكميت، صدره: فتِلك وُلاةُ السّوءِ قد طالَ مُكْثُهُم، شرح عمدة الحافظ ص ٥٧١، وشرح شواهد المغني، ٧٠٩/٢، وهمع الهوامع: ١١١/٤، والدرر اللوامع: ١٣/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن يعيش: ٢١/٧.

(٤) ينظر: الزجاجي، اللامات ص ٥٦، وشرح ابن يعيش: ٢١/٧، وشرح الرضي: ٥٤/٤، والجنى الداني ص ١١٥، وهمع الهوامع: ١١٢/٤.

عامل الجر في تمييز (كم) الخبرية

تمييز (كم) الخبرية مجرور، نحو قوله تعالى: (كم من فئةٍ قليلة غلبت فئةً كثيرة بإذن الله)[١]؛ وذلك لأنها للتكثير، والتكثير يكون بالمائة، والألف، وتمييزهما مخفوض، فكذلك تمييز (كم) الخبرية[٢].

واختلف في جار هذا التمييز، فذهب البصريون وتبعهم ابن مالك وغيره إلى أن الجار هو إضافة "كم" إليه[٣]. والإضافة هنا على معنى (من) مثل: عندي ثوب خز، وجبة صوف[٤].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه مجرور بـ "من" مقدرة، حُذفت، وأبقي عملها[٥]، ونسب هذا الرأي أيضاً للخليل[٦].

وضُعِّف هذا الرأي: بأن إضمار حرف الجر، وإبقاء عمله لا يكون إلا شذوذاً أو في ضرورة[٧]. وقيل: الخافض لا يضمر، لأنه وما بعده بمنزلة اسم واحد[٨].

وقد مال المحلوي إلى رأي البصريين وصححه، إذ يقول- في إعراب بيت الملحةَ

تَقُولُ: (كم مَالٍ أفادَتْهُ يَدِي) (وكَمْ إماءٍ مَلَكت وأعْبُدِ)[٩]

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ٤٦/٢- ٤٧، وشرح التسهيل: ٤٢/٢، والمساعد ١١٠/٢.

(٣) ينظر: المقتصد ٧٤١/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٢٦-٤٢٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣١٦/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٢٦/١، وشرح ابن يعيش: ١٣٤/٤، وشرح التسهيل: ٤٢/٢، وشرح الرضي: ١٥٤/٣، والمساعد: ١١٠/٢، والارتشاف: ٧٨١/٢، والتذييل والتكميل: ٢٣/١٠-٢٤.

(٤) ينظر: التبيين ص ٤٢٧، وشرح ابن يعيش: ١٣٤/٤.

(٥) ينظر: التبيين ص ٤٢٦، وشرح التسهيل: ٤٢٠/٢، وهمع الهوامع: ٨١/٤.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية: ٣٦٤/١، والمساعد: ١١٠/٢.

(٧) ينظر: اللباب: ٣١٦/١، والمقرب ص ٢٧٠، والتذييل والتكميل: ٢٣/١٠-٢٤، وهمع الهوامع: ٨١/٤.

(٨) ينظر: المقتضب: ٦١/٣، وشرح ابن يعيش: ١٣٤/٤.

(٩) متن الملحة ص ٣٣.

:("مال" مجرور بكم على الأصح، وهو مميز، وبعضهم يقول إن جر مالٍ بـ "من" مقدرة تقديره: وكم من مالٍ) [١].

وأجدني هنا أخالف المحلوي فيما ذهب إليه، إذ أميل إلى رأي الكوفيين، ويمكن الرد على تضعيف بعض النحاة له، "بأن الحذف قد يكون شاذا، أو للضرورة"، بأنه هنا جائز، ومقبول، مثله مثل:

قول العرب: خير بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ فحذف الباء، وأعملها، وما سوغ له هذا الحذف هو كثرة الاستعمال[٢]. وكقول العرب: (لاه أنت) [٣]، وكقولهم: (الله لأفعلن) [٤].

وكثرة الاستعمال مبرر للحذف مع "كم" أيضاً. وكثرة دخول "من" على مميز الخبرية، نحو: (وكم من ملك) [٥]. و (كم من قرية) [٦]، هو أيضاً عامل مساعد على جواز الحذف، ذلك أنّ (الشيء إذا عُرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه) [٧].

---

(١) ٢٣/أ.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ٣٦٤/١، والمساعد: ٢٩٩/٢.

(٣) أي لله أنت، ينظر: حاشية محقق التذييل والتكميل: ٢٣/١٠.

(٤) أي: والله لأفعلن. الكتاب: ٤٩٨/٣-٤٩٩، وينظر: التذييل والتكميل: ٢٣/١٠.

(٥) سورة النجم: ٢٦.

(٦) سورة الأعراف: ٤.

(٧) شرح الرضي: ١٥٥/٤.

ورود (قد) للتكثير

تدخل "قد" على الفعل المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وتأتي معه لعدة معانٍ:

١-التوقع، نحو: قد يخرج زيدٌ، قد يقدم الغائب اليوم.

٢-التقليل: نحو: قد يصدق الكذوب، والبخيل قد يعطي.

٣-التحقيق بالنسبة لله تعالى: نحو (قد يعلم اللهُ المعوّقين منكم[١])، و(قد يعلم ما أنتم عليه)[٢].

٤-التكثير: نحو:

قـد أتْـرك القِـرْنَ مُصْـفَرًا أنامـلـه كـأنّ أثوابَـه مُجَّـتْ بفِرصـادِ[٣]

وفي إعراب بيت الملحة:

وقـد تَجُـرُّ الاسـمَ بـاءُ القَسَـمِ وَ وَاوُهُ والتَّـاءُ أيضًـا فـاعْلَمِ[٤]

يقول المحلوي: ("وقد" الواو عاطفة، "قد" حرف تقليل إذا دخل على المضارع، وقد يكون حرف تكثير أيضاً كهذه الصورة فإنه للتكثير) [٥].

وفي بيت الملحة الآخر:

---

(١) سورة الأحزاب: ١٨.

(٢) سورة النور: ٦٤.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص، الكتاب: ٢٢٤/٤، وشرح الرضي: ٤٤٥/٤، والخزانة: ٢٥٣/١.

وينظر في معاني (قد) الأزهية ص ٢١٢، وشرح التسهيل: ١٠٨/٤، ورصف المباني ص ٣٩٢-٣٩٣، والجنى الداني ص ٢٥٦-٢٥٩، والمغني: ٣٥٠/١-٣٥١، وهمع الهوامع: ٣٧٨/٤-٣٧٩.

(٤) وردت الرواية في نسخ الملحة وشروحها التي وقفت عليها (ثم تجر) ووردت في نسخ مخطوطة المحلوي (وقد تجر) وبنى عليها هذه المسألة، فلعله وقع على نسخة أخرى من الملحة لم أصل إليها. ينظر البيت في متن الملحة ص٣٢.

(٥) ٢١/ب.

وقَــدْ يُجَــرُّ الاسْــمُ بالإضَــافَة كَقَــولِهم: (دَارُ أبي قُحَافَــةْ)[1]

قال: ("وقد" الواو عاطفة، "قد" حرف تكثير هنا)[2].

واختلف النحاة في إفادة (قد) للتكثير، فذهب كثيرون منهم إلى أنها تفيد التقليل، ولم يذكروا التكثير، وهم: الهروي، وابن بابشاذ، والزمخشري في المفصل، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، والمالقي، والمرادي، وغيرهم[3].

أما سيبويه فقال: (وأما "قد" فجواب لقوله، "لما يفعل"، فتقول: قد فعل...، وتكون بمنزلة (ربما) وقال الشاعر الهذلي:

قـد أتْـرُك القِـرْنَ مُصْـفَرًا أنامِلـه كــأنَّ أثوابَــه مُجَّــت بِفرصــادِ

كأنه قال: ربما) [4].

وذهب إلى ذلك أيضاً المبرد[5]. فهما جعلاها بمعنى "رُب"، و"رب" تفيد التقليل، وتفيد التكثير، ولكنهما قصدا هنا إفادتها التكثير[6].

ومن الشواهد على إفادتها التكثير: قوله تعالى: (قد نرى تقلب وجهك في السماء) [7].

والبيت السابق، وقول الشاعر:

---

(١) متن الملحة ص٣٣.

(٢) ٢١/ب.

(٣) ينظر: الأزهية ص ٢١٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٦٨/١، والمفصل ص ٣١٧، وشرح ابن يعيش: ١٤٧/٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٣٦/٢، وشرح التسهيل: ١٠٨/٤، ورصف المباني ص ٣٩٢-٣٩٣، والجنى الداني ص٢٥٧.

(٤) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤٣/١.

(٦) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ١٠٠/١، والمغني: ٣٥١/١، وهمع الهوامع: ٣٧٩/٤، والخزانة: ٢٥٣/١١.

(٧) سورة البقرة: ١٤٤.

قد أشهد الغارَة الشَّعواء تحملني جرداءُ معروقة اللِّحيين سُرْحوبُ[1]

وهناك من رأى أن سيبويه قصد بتشبيهها برب إفادتها التقليل[2]. وهذا الخلاف ناتج عن خلافهم في إفادة "رُبَّ" للتكثير والتقليل.

وقد استشهد بعض النحاة ببيت (قد أترك القرن) على إفادة "قد" للتقليل[3].

وذهب الرضي إلى أنها تستعمل للتكثير في موضع التمدح، مستشهداً على ذلك بالبيت السابق[4].

والذي أراه أن "قد" تفيد التقليل، وتفيد أيضاً التكثير.

وأبيات الملحة السابقة لا يمكن أن تفيد فيها "قد" التقليل، فجر الاسم بالإضافة، وجره بحروف القسم ليس قليلاً بل هو كثير.

---

(١) البيت لامرئ القيس، ديوانه: ص ٤٦، والمغني: ٣٥١/١، والخزانة: ٢٥٣/١١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩/١.

(٣) ينظر: الأزهية ص ٢١٢، وشرح ابن يعيش: ١٤٧/٤، ورصف المباني ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤٤٥/٤.

الخاتمة

وفي الختام هذه أهم نتائج البحث:

١- إسماعيل بن محمد المحلوي ووالده لم ينالا حظهما المستحق من الاهتمام والشهرة.

٢- كانت لإسماعيل المحلوي شخصيته العلمية المتميزة، ولم يكن ناقلاً فقط بل كان ناقداً ومرجحًا ومضعّفًا.

٣- من أسباب قلة تأليف العلماء في عصر الدراسة الفقر والعوز.

٤- القارئ والمتأمل في هذا المخطوط يرى سعة اطلاع المحلوي على كثير من كتب النحو واللغة.

٥- حِرص المحلوي على الاختصار جعله لا يعلل اختياراته النحوية إلا في مسائل قليلة.

٦- المنطقة ما زالت بحاجة إلى مزيد اهتمام من الدارسين والباحثين بعلمائها ومؤلفاتهم.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

المخطوطات:

١- مفتاح الألباب لأقفال إعراب ملحة الإعراب ،إسماعيل بن محمد المحلوي ،نسخة مصورة من مكتبة الإمبرزويانا، و نسخة من مكتبة خاصة في صنعاء.

٢- خلاصة السلاف في أخبار صبيا والمخلاف، النمازي شرف الدين. أحمد بن محمد، نسخة مصورة من مكتبة محمد الحاوي.

٣- العقيق اليماني في وفيات المخلاف السليماني، الضمدي، عبدالله بن علي النعمان، نسخة مصورة عن نسخة نصيف، مكة المكرمة.

المصادر والمراجع المطبوعة:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م - ١٤٢٥هـ.

٣- الأزهية في علم الحروف: الهروي علي بن محمد، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبدالباقي اليماني ، تحقيق د. عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ،ابن السيِّد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦- الأصول في النحو ،ابن السراج ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧- إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالوية ، تحقيق عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٨- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد، أحمد عزوز، عالم النشر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩- إعراب القرآن ، أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب، بيروت، ط٣ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالوية ، دار الكتب العلمية ، بيروت . د.ط .د.ت.

١١- أعلام المؤلفين الزيدية، عبدالسلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٢- الأعلام، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م.

١٣- الأمالي الشجرية ، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري ، د.ط . د.ت.

١٤- الأمالي في لغة العرب ، أبو علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت ،د.ط ، ١٣٩٨هـ.

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ،د.ط، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٦- الأوضاع السياسية والعلاقات الخارجية لمنطقة جازان، (المخلاف السليماني) في العصور الإسلامية الوسيطة، أحمد بن عمر الزيلعي، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ابن هشام ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ط.د.ت.

١٨- إيضاح الشعر ، أبو علي الفارسي ، حققه د. حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٩- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب تحقيق د. موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ، د. ط. د.ت.

٢٠- البحر المحيط ، أبو حيان ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٨هـ.

٢١- البسيط في شرح جمل الزجاجي ،ابن أبي الربيع الأشبيلي ، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٢٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ط .د.ت.

٢٣- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، الفيروزآبادي ، تحقيق محمد المصري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٤- التاريخ الأدبي لمنطقة جازان، محمد بن أحمد العقيلي، منشورات نادي جازان الأدبي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.،

٢٥- التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٦- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٨- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، ١٩٩٧م.
٢٩- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، أبو عبدالله محمد بن عمر بحرق، تحقيق: بشير عبدالله المساري، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٠- تخليص الشواهد ، وتلخيص الفوائد ، لابن هشام . تحقيق د. عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣١- تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٣- ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، إعداد عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٤- التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت ، د.ط .د.ت.
٣٥- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، ، حققه إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط،١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٦- تعليق الفرائد ، على تسهيل الفوائد ، الدماميني ، تحقيق محمد عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٧- التعليقة على المقرب ، بهاء الدين بن النحاس ، تحقيق د. خيري عبدالراضي عبداللطيف ، مكتبة دار الزمان ، ط١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٨- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي ، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٣٩- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، أبو بكر محمد الشنتريني، تحقيق معيض مساعد العوفي، دار المدني، جدة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٤٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي ، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، ط٢، د.ت.
٤١- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٧م.
٤٢- الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة وآخر ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضري ،شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٤- حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ،محمد بن علي الصبان ،مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط.د.ت .
٤٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبدالقادر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٦- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢ ، ١٣٧١هـ - ١٩٦٠م.
٤٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ،السمين الحلبي ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٤٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، وضع حواشيه ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤٩- ديوان امرىء القيس ضبطه وصححه مصطفى عبدالشافي ، دار الكتب العلمية، بيروت.د.ط.د.ت
٥٠- ذيل الأمالي والنوادر ،أبوعلي القالي ، مطبوع مع أماليه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ط، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٥١- رصف المباني في حروف المعاني ، المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د.ط.د.ت.
٥٢- سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٨ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥٣- شرح ابن الناظم على الألفية ، حققه : عبدالحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت ، د.ط.د.ت.

٥٤- شرح ابن عقيل على الألفية ،بهاء الدين عبدالله بن عقيل، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة . د.ط .د.ت.

٥٥- شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٤م.

٥٦- شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ، أبو الحسن الأشموني ،مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، د.ط .د.ت.

٥٧- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٨- شرح الكافية ، الرضي ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م.

٥٩- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٠- شرح المفصل ،ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط. د.ت.

٦١- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق خالد عبدالكريم ط١ ، ١٩٧٧م.

٦٢- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، ابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح، د.ط .د.ت.

٦٣- شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري، تحقيق علي محمد عيسى، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٤- شرح ديوان جرير، شرحه ناصر الدين مهدي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٦٥- شرح شواهد المغني ، السيوطي ، تصحيح محمد الشنقيطي ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط.د.ت.

٦٦- شرح عمدة الحافظ وعده اللافظ، ابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٧- شرح كتاب سيبويه ، أبو الفضل الصفار البطليوسي، حققه معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٨- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي، حققه مجموعة من العلماء ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٦٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي دار الكتب العلمية ، بيروت ، د. ط. د.ت .
٧٠- طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، مصر، ط٢ ، د.ت .
٧١- العقد المفصل بالعجائب والغرائب في دولة الشريف أحمد بن غالب، علي عبدالرحمن البهكلي. تحقيق: محمد بن أحمد العقيلي، مطابع دار البلاد، جدة، د.ط، د.ت.
٧٢- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، السمين الحلبي ، تحقيق محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت ،ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٧٣- الغريبين في القرآن والحديث ، ابو عبيدة الهروي ، تحقيق ، أحمد فريد، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٧٤- الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير، المطهر الضمدي، تحقيق: محمد الحواش، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٧٥- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد الفيروزآبادي ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط .د.ت.
٧٦- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية، بيروت ، د.ط .د.ت.
٧٧- الكشاف ، الزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ط .د. ت.
٧٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٧٩- اللامات ، الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٨٠- لباب الإعراب ،الاسفراييني ، تحقيق : بهاء الدين عبدالرحمن ، دار الرفاعي للطباعة والنشر ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
٨١- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، د.ط.د.ت.
٨٢- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨٣- متن الأجرومية ويليه ملحة الإعراب، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية ، المجلس العلمي بفاس ،د.ط، ١٣٩٥هـ.

٨٥- المرتجل، ابن الخشاب، علق حواشيه أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١٢م.

٨٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، شرحه وعلق عليه محمد أحمد جاد المولى وآخران، دار الفكر. د.ط.د.ت.

٨٧- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق د.محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨٨- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٨٩- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، حققه محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩٠- مشارق الأنوار ، القاضي عياض ، تحقيق البلعشمي أحمد يكن ، وزارة الأوقاف للشئون الإسلامية، الرباط ، د.ط، ١٤٠٣هـ.

٩١- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٢- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبدالله الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، د.ط، ٢٠٠٤م.

٩٣- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، تحقيق : د. عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت ، د.ط. د.ت.

٩٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، وضع حواشيه حسن حمد ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٩٥- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني النحوي ، تحقيق د. عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩م.

٩٦- مفتاح الإعراب، محمد بن علي المحلي، تحقيق: محمد عامر، مكتبة الإيمان، القاهرة، د.ط، ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥هـ.

٩٧- المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، د.ط .د.ت.

٩٨- المقاصد الشافية ، في شرح الخلاصة الكافية ، ابن إسحاق الشاطبي ، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية. وإحياء التراث الإسلامي ، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٩٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، تأليف بدر الدين محمود العيني ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

١٠٠- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ،د.ط. ١٩٨٢م.

١٠١- المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط .د.ت.

١٠٢- المقرب ومعه مثل المقرب، ابن عصفور، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٠٣- من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب، محمد حسن المحرصاوي، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٤- نتائج الفكر، السهيلي ، حققه : عادل عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٠٥- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي ، دار الكتب العلمية، بيروت ،د.ط ١٤١٣هـ.

١٠٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن، الكويت ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، دار المعرفة ، للطباعة والنشر ، بيروت ، د.ط .د.ت.

١٠٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر، بيروت، د.ط .د.ت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٢١٣
التوطئة: نبذة موجزة عن الحريري، وكتابه ملحة الإعراب.	٢٢١٦
التعريف بالمؤلف : إسماعيل المحلوي.	٢٢١٨
اسمه ونسبه ونشأته.	٢٢١٨
شخصيته العلمية. وسبب تأليفه للكتاب	٢٢٢٠
أسلوبه في عرض آرائه واختياراته.	٢٢٢٢
(اختياراته وآراؤه النحوية)	٢٢٢٤
عامل الرفع في المبتدأ والخبر.	٢٢٢٤
الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.	٢٢٢٧
(لا) النافية للجنس مع اسمها المفرد.	٢٢٣١
أصل الاشتقاق.	٢٢٣٤
الإتباع في الاستثناء.	٢٢٣٧
"مِن" الابتدائية.	٢٢٤٠
معنى "رُبَّ".	٢٢٤٢
العامل فيما بعد واو " رُبّ".	٢٢٤٤
متعلق الجار والمجرور في (بسم الله).	٢٢٤٦
عامل الجر في المضاف إليه.	٢٢٤٨
الجمع بين فاعل "نعم" الظاهر والتمييز.	٢٢٥٠
العامل في النعت.	٢٢٥٣
لغتا الترخيم.	٢٢٥٥
رافع الفعل المضارع.	٢٢٥٧
نصب الفعل المضارع بعد (أو، وحتى، واللام، والفاء، والواو).	٢٢٥٩

الموضوع	الصفحة
عامل الجر في تمييز "كم" الخبرية.	٢٢٦١
ورود "قد" للتكثير.	٢٢٦٣
الخاتمة.	٢٢٦٦
فهرس المراجع.	٢٢٦٧
فهرس الموضوعات.	٢٢٧٥